



Distr.
GENERAL

A/33/157
6 September 1978
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الثالثة والثلاثون
البند ٧٩ من جدول الأعمال*

الحفاظ على القيم الثقافية وزيادة تطويرها

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل الى أعضاء الجمعية العامة التقرير الذي تلقاه من المدير العام لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٣١/٣٩ المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٦ .

مرفق

تقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	٥ - ١	أولا - مقدمة
		ثانيا - القيم الثقافية وخطة اليونسكو المتوسطة الأجل (١٩٧٧-١٩٨٢)
٣	٩ - ٦	ثالثا - الأعمال المشتركة بين مختلف التخصصات للنهوض بالتطور الثقافي الداخلي النمو عن طريق رفع قيمة الشخصية الثقافية واشتراك الجميع في الحياة الثقافية
٥	٤٧ - ١٠	ألف - معرفة الثقافات والقيم الثقافية المميزة
٥	١٨ - ١٠	باء - التنوع الثقافي والتعدد
٧	٢٢ - ١٩	جيم - البعد الثقافي للتنمية
٩	٣٧ - ٢٣	دال - اشتراك الجميع في الحياة الثقافية
١٢	٤١ - ٣٨	هـ - تقدم القيم الحية والحرية الخلاقة
١٣	٤٧ - ٤٢	رابعا - الحفاظ على التراث الطبيعي والثقافي والفني : الآثار والمواقع والمتاحف
١٦	٥٥ - ٤٨	خامسا - المشاكل المتعلقة بتبادل مختلف الأعمال ذات الأهمية الثقافية واعادتها اختياريا
١٨	٦٨ - ٥٦	سادسا - دمج القيم الثقافية في العمليات التربوية
٢٢	٧٦ - ٦٩	سابعا - العلم والتكنولوجيا والقيم الثقافية
٢٤	٨٢ - ٧٧	ثامنا - الاعلام والاتصال والقيم الثقافية
٢٦	٩٤ - ٨٣	تاسعا - القيم الثقافية وتنمية التعاون الثقافي الدولي
٢٩	١٠٢ - ٩٥	عاشرا - استنتاجات
٣١	١٠٧ - ١٠٣	

أولا - مقدمة

- ١ - يقدم هذا التقرير عرضاً موجزاً للعمل المنجز ولمشاريع اليونسكو المتعلقة بالحفاظ على القيم الثقافية وزيادة تطويرها في الفترة الممتدة من أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ الى نيسان/أبريل ١٩٧٨ .
- ٢ - أشارت الجمعية العامة في قرارها ٣٩/٣١ المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦ الى قراراتها ٣٠٢٦ (د - ٢٧) المؤرخ في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٢ و ٣١٤٨ (د - ٢٨) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ ، وأحاطت علماً مع الارتياح بتقرير المدير العام لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة المؤرخ في ٢٤ آب/اغسطس ١٩٧٦ (A/31/111 ، المرفق) عن مسألة الحفاظ على القيم الثقافية وزيادة تطويرها . وأشارت الجمعية العامة الى المعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (القرار ٢٢٠٠ ألف (د - ٢١) ، المرفق) وبوجه خاص الى المادة ١٥ ، فأكدت على البعد الثقافي للتطوير بوصفه جزءاً لا يتجزأ من عملية الانماء برمتها ، وعلى تطوير القيم الثقافية ، وعلى التبادل الثقافي والتعاون للمساعدة على تحقيق تفاهم أفضل بين الدول ، والشعوب والأفراد ، وللإسهام في تدعيم السلم والأمن الدوليين الذي يعتبر شرطاً مسبقاً هاماً لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي . وشددت الجمعية العامة كذلك على الحاجة الى ايجاد مزيج متجانس يجمع بين القيم الثقافية للحضارات التقليدية وبين التطورات الحاصلة في العلم والتكنولوجيا كما شددت على الحاجة الى تنمية العلاقات الثقافية الدولية وزيادة الوعي بضرورة اتخاذ تدابير متضافرة في ميدان المحافظة على القيم الثقافية وزيادة تطويرها .
- ٣ - وقد قامت منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، من أجل الاسهام في اعداد هذا التقرير ووفقاً لمقررات المؤتمر العام لليونسكو في دورته الثامنة عشرة التي عقدت في باريس عام ١٩٧٤ وفي دورته التاسعة عشرة التي عقدت في نيروبي عام ١٩٧٦ ، بعقد اجتماع للخبراء في وارسو من ٢٤ الى ٢٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٧ ، بالتعاون مع وزارة الثقافة والفنون الجميلة في بولندا واللجنة الوطنية البولندية لليونسكو . وقد ضم هذا الاجتماع خبراء مدعويين بصفة شخصية وقادمين من أقاليم جغرافية - ثقافية مختلفة ومنتسبين الى تخصصات اجتماعية - ثقافية مختلفة ، ناشوا ، بروح القرار ٣٩/٣١ ، منزلة القيم الثقافية في عملية الانماء والتعاون الدولي . وكان هذا الاهتمام هو الذي أطلق اختيار الموضوعات التي تشمل العلاقات القائمة فيما بين القيم الثقافية ، والعلم والتكنولوجيا ؛ والهوية الثقافية واحترام التنوع ؛ والتربية والتدريب ؛ والاتصال ؛ والابداع ؛ والبيئة ؛ والتراث والتعاون الدولي .

- ٤ - وقد أبرزت أعمال لجنة الخبراء الطابع العالمي للبعد الثقافي للانماء الذي يعبر عنه بطرائق مختلفة وفقاً لكيانات مختلفة اجتماعية - سياسية واقتصادية . وأبرزت هذه الأعمال أيضاً أن التفرع الثنائي الذي يحدث بين البلدان التي تعرف بالبلدان " المتقدمة النمو " وبين البلدان المسماة " النامية " هو تفرع اصطناعي . وان كل مجتمع هو في الحقيقة في حالة تطور ويسعى الى تحقيق أهداف اجتماعية - ثقافية تتفق مع مستوى نموه الاقتصادي والتقني ومع الاحتياجات التي يملها عليه

نظام قيمه. ولكن لا يكون للانماء معنى الا اذا كان نابعا من الداخل، مركزا على الانسان، متعدد الأبعاد، متكاملا، ومشاركا بين مختلف التخصصات، وكان يتضمن الوعي سلفا بنوع الثقافة المعنوية للسكان المعنيين، أى الوعي بما يؤكد شخصيتهم الثقافية. وقد ظهر بالفعل أن السكان لن يتوصلوا الى تكييف التكنولوجيات المستوردة دون تلقي صدمات نفسية خطيرة الا بترسيخ تلك التكنولوجيات في القيم الثقافية الخاصة بهم. وانما ما كان الانماء الحقيقي يستتبع، فضلا عن ذلك، احترام خاصيات كل بلد، فانه يجدر أيضا ملاحظة أن السكان الذين يستنفرون لغرض كهذا يستجيبون على نحو أفضل لنداء الحكام. وأخيرا، فان خطط التنمية التي يتم اعدادها وتطبيقها على هذا النحولها حظ أكبر في النجاح لأنها هي وحدها الكفيلة بتحريك القدرات الابداعية للسكان المعنيين.

٥ - وتنعكس هذه المفاهيم الأساسية في الخطة المتوسطة الأجل للفترة الممتدة من ١٩٧٧ الى ١٩٨٢ وفي برنامج وميزانية فترة السنتين ١٩٧٧ - ١٩٧٨، واللذين وافق عليهما المؤتمر العام لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في دورته التاسعة عشرة، واللذين يحددان سياسة المنظمة وبرنامجهما.

ثانيا - القيم الثقافية وخطة اليونسكو المتوسطة الأجل (١٩٧٧-١٩٨٢)

٦ - ان مما يثير الاهتمام ملاحظة العلاقة بين أهداف الخطة المتوسطة الأجل (١) وحيثيات قرارى الجمعية العامة ٣١٤٨ (د - ٢٨) و ٣٩/٣١ اللذين يشددان على البعد الثقافي للانماء. ويتضح أكثر فأكثر أن الغائية الثقافية تزداد كأنها أساس لكل خطوة تهدف الى تحقيق انماء متكامل ومتناسق في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء. وأن القيم الثقافية، هي في الواقع التي تسمح في آن واحد بوصف غيرية المجتمعات وتفردها، وكذلك دينامياتها الذاتية، وبترسيخ عملية اعضاء الطابع الاشتراكي على الشخصية الانسانية. فالقيم الثقافية، اذا نظر اليها من حيث مظهرها الكلي تفوح بجذورها الى أقصى أعماق الكائن. انها تمثل الروح الأساسية لحيوية أى مجتمع، ومجموع العلامات والرموز المنقولة من خلال اللغات، والتقاليد الشفوية، والفولكلور، والابداع الفني، والأدب، والمعتقدات، والشعائر، والألعاب، كما تشمل أيضا طرائق حياة المجتمعات، وطرائق انتاجها للثروات المادية وتملكها لهذه الثروات واستخدامها لها، وطرائقها في الحياة والسرور، وحياتها الروحية، أو الطبيعية أو المصنوعة.

(١) وثائق المؤتمر العام، الدورة التاسعة عشرة، نيروبي، ٢٦ تشرين الاول/اكتوبر الى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦، المجلد الأول، القرارات.

٧ - ان القيم الثقافية تحدد الشخصية الثقافية لشعب من الشعوب ويمكنها لهذا السبب أن تصبح الأدوات الموفقة لعمل واع يستهدف ترشيد التغييرات التي تريد المجتمعات استحداثها ولا دخالها في تفسير ماضيها ، وفي تنظيم حياتها الحالية والرؤية التي تتصورها لمستقبلها .

٨ - ويمكن ملاحظة أن تطوير القيم الثقافية يحتل من الآن فصاعدا الصدارة في أولويات المحافظ التي تهتم بتعزيز جهود المجتمع الدولي وتنظيمها في سبيل اتمام الامكانيات البشرية اتماما صحيحا ومتناسقا . ولا بد من الاشارة الى أن أهداف الخطة المتوسطة الأجل قد وضعت لكي توجه أنشطة المنظمة وفقا للمشاكل العالمية الكبيرة التي ينبغي للمنظمة أن تحلها . ويتضح من أهداف الخطة المتوسطة الأجل ١ - ٢ (تعزيز تقدير واحترام الشخصية الثقافية للأفراد ، والجماعات والامم والمناطق) ؛ ١ - ٣ (تحسين مركز المرأة) ؛ ٣ - ٢ (دراسة الأحوال الاجتماعية - الثقافية ، ونظم القيم ، وحوافز وكيفيات اشتراك السكان التي يمكن أن تساعد على ايجاد عمليات تطوير منبثقة من الداخل ومتنوعة تلبي واقع مختلف المجتمعات واحتياجاتها) ؛ ٣ - ٥ (تعزيز الاشتراك على نطاق أوسع في الحياة الثقافية وتشجيع الأنشطة الثقافية المنبثقة من الداخل) ؛ ٣ - ٦ (انعاش الابداع الفني والفكري) ؛ ٤ - ١ (دراسة التفاعلات التي تتم فيها بين العلم ، والتكنولوجيا والمجتمع ، وكذلك آثار التطور العلمي والتقني على الانسان في منظور تطور طويل الأجل للعلم والتكنولوجيا في اطار العلاقة بالتقدم الاجتماعي وتطور طرائق الحياء) ؛ ٥ - ٦ (تعزيز تعليم الكبار وتكثيفه) ؛ ٦ - ٣ (تعزيز اشتراك المرأة في التنمية الاقتصادية ، والاجتماعية والثقافية) ؛ ٦ - ٤ (انماء دور الشباب في العمل التربوي والاجتماعي والثقافي) ؛ ٧ - ٥ (تحسين المعارف عن الجوانب البيئية والاجتماعية ، والأخلاقية والثقافية للعلاقات القائمة بين الانسان وبين بيئته والبحث عن تصور أفضل للمستوطنات البشرية) ؛ ٧ - ٦ (تعزيز الحفاظ على التراث الثقافي والطبيعي للانسانية وحيائه) ؛ ٩ - ١ (تعزيز التداول الحر والمتوازن للمعلومات عن التبادل الدولي) ؛ ٩ - ٣ (تعزيز ايجاد فهم وتقدير أفضل لعملية ودور الاتصال في المجتمع وكذلك لمعايير مهنية رفيعة) ؛ ٩ - ٤ (تعزيز السياسات والهياكل الأساسية والتدريب في مجال الاتصال وتشجيع استخدام أفضل وسائط الاعلام لأغراض اجتماعية - استخداما أفضل) ؛ يتضح أن الاتجاهات الرئيسية لأهداف الخطة المتوسطة الأجل تشدد على مفهوم للتطوير لا يمكن أن يتحقق أو أن يكون له معنى اذا لم يؤخذ في الاعتبار السياق الاجتماعي الذي ينضوي تحته وبوجه خاص القيم الثقافية للمجتمع المعني والتي بفضلها تم الاعتراف على النحو الواجب بأهمية العناصر الانسانية في التطوير . وعلى المستوى المفاهيمي ، يسمح البعد الثقافي للانماء بوضع التدابير الاقتصادية في سياقها الاجتماعي وبيان الصلات القائمة بين التغيير التكنولوجي وبين سلوك الناس .

٩ - ان أهداف الخطة المتوسطة الأجل وما ينشأ عنها من الأنشطة المعنية بالحفاظ على القيم الثقافية وتطويرها تبرز معنى العملية الاجمالية للانماء ، وتحدد حوافزه العميقة وتعيير اتجاهه .

ثالثا - الأعمال المشتركة بين مختلف التخصصات للنهوض بالتطور
الثقافي الداخلي النمو عن طريق رفع قيمة الشخصية
الثقافية واشتراك الجميع في الحياة الثقافية

ألف - معرفة الثقافات والقيم الثقافية المميزة

- ١٠ - ان الشعوب تميل الى اتخاذ القيم الثقافية الخاصة بها والتي تعطي معنى لحياتها أساسا لما تريد تحقيقه من تطور يتفق وتطلعاتها . وقد بذلت منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة الجهود لكي تشجع ، في مجال دراسات الثقافات ، ايجاد معرفة أفضل لأصالة الثقافات ونوعيتها وتنوعها وذلك حتى تمكن الأفراد ، والجماعات ، والامم والمناطق من أن تعي على نحو أفضل اصولها وشخصيتها سواء كانت هذه متماسكة أو مختلطة بما توالى عليها من تأثيرات ومقومات .
- ١١ - وقد تناول الموضوع الرئيسي للمشاريع المختلفة الشخصية الثقافية - أساسا، وهي شرط للاعتراف بتساوي قيمة جميع الثقافات من حيث الجانب المزدوج للموعي المنبثق من الداخل وللتقدير المتبادل ، وهو عامل ينبغي ادماجه ادماجا وثيقا في السياسات الانمائية مع الجانب الثلاثي لشكليات العمل : الدراسة والنهوض والنشر . وهناك بين نهج الحفاظ على القيم الثقافية نهج واسع الى حد بعيد ينطلق من المبدأ الذي مؤداه أن المحافظة على أثر من الآثار وجمع ما تسرده عنه الرواية الشفوية للحفاظ عليه يخضع لنفس الاهتمام . ان أى ثقافة هي في الوقت نفسه مجموع متماسك ومعقد التركيب . ومن أجل المحافظة عليها ، يمثل نقل حكاية من حكايات السحرة أو تسجيل لرقصة من الرقصات أو لأغنية من الأغاني ، عمليات ترمي الى نفس الغاية التي يهدف اليها ترميم معابد بوربودور أو صون مدينة البندقية ،
- ١٢ - وقد واصلت منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة دراساتها وأبحاثها حسب المناطق الجغرافية ، الثقافية (دراسات للثقافات تعتبر متجانسة نسبيا وتجرى على اقليم معين) وذلك لأن ادراك الشخصية والنوعية الثقافيةيتين يقدم محورا رئيسيا لعملية الانماء ويمثل عاملا حافزا قويا للتقدم في ظل الاستقلال والتضامن من ناحية ، ولأن التفاهم الدولي يتحقق من ناحية اخرى ، بالاحترام والتقدير المتبادل للثقافات في عالم أصبح فيه التعايش المتناسق للثقافات شرطا من شروط البقاء . واذ صَحَّ أن ازدهار الشعوب والامم لا يمكن أن يلقي منشطا أفضل من زيادة ادراك هذه الشعوب والامم لذاتيتها فانه كان ينبغي أولا التشديد على كل ما من شأنه أن يقوى هذا الحافز . وهذا هو ما يعكف عليه النهوض بدراسة الثقافات على المستويات الاقليمية ، ودون الاقليمية والوطنية .
- ١٣ - وفي آسيا ، تم ، خلال الفترة المشار اليها ، التشديد على تاريخ الحضارات في آسيا الوسطى . وعقدت لهذا الغرض حلقة دراسية عن الجوانب العرقية للتاريخ القديم لآسيا الوسطى في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٧ في دوشانبة (جمهورية تاجكستان الاشتراكية السوفياتية) . وعلاوة على ذلك ، أجريت دراسات عن اللغات ، والموسيقى والرقص ، والفولكلور والفن الشعبي في ماليزيا ، وكذلك دراسات اخرى عن الحضارة البرونزية في جنوب شرقي آسيا وملاح الحضارة المرتبطة بزراعة الارز . وأخيرا نفذ في عام ١٩٧٧ برنامج لاصفاء القيم الثقافية الآسيوية في المجتمعات المعاصرة .

١٤ - وفي إطار برنامج دراسات الثقافات الافريقية ، لنذكر قبل كل شيء التاريخ العام لأفريقيا الذي سيصدر مجلداه الأول والثاني فيما بين الفترة التي تمتد من الآن حتى نهاية عام ١٩٧٨ باللغات الفرنسية والانكليزية والعربية . وتستمر أنشطة اللجنة العلمية الدولية لاعداد المجلدات الاخرى . وقد قامت منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، في الوقت الذي أقيم فيه المهرجان العالمي الثاني للفنون الزنجية الافريقية الذي عقد في لاغوس في كانون الثاني /يناير - شباط/فبراير ١٩٧٧ ، بتنظيم حوار عن موضوع " الحضارة السوداء والتربية " . وقد نظمت دورات تدريبية للمعمل في جمع الروايات الشفوية والفنية التي سيدمج نتائجها في الكتب المدرسية والنصوص المخصصة لتعليم الكبار . وقد ساهم ما عقد من اجتماعات للخبراء وما أجرى من حوارات في دراسة المسائل التالية : تجارة الرقيق الاسود (بوراويرانس ، كانون الثاني /يناير ١٩٧٨) ؛ تأكيد الشخصية الثقافية وتكوين الوعي الوطني في افريقيا المعاصرة (برازافيل ، شباط/فبراير ١٩٧٨) ؛ ذاتية الثقافات الزنجية - الافريقية وديناميتها (أبيجان ، نيسان /ابريل ١٩٧٨) . وكانت هذه الأعمال موجهة نحو النهوض بالقيم التي انبثقت من القارة ومن الشتات الزنجي بطرق متنوعة ومختلفة الأشكال .

١٥ - وفي مجال دراسة الثقافة العربية ، تجدر الإشارة الى اجتماع الخبراء الذي عقد في مدريد في تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٧ عن العلاقات بين الثقافة العربية وبين الثقافات الايبيرية - الامريكية . وبالإضافة الى ذلك ، عقد اجتماع للخبراء في منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في نيسان /ابريل ١٩٧٨ ، بناء على طلب جامعة فارابي بايران ، لاسداء المشورة الى هذه الجامعة بشأن انشاء شبكة للفن الاسلامي المقارن ومركز أبحاث يعنى بهذا التعليم .

١٦ - وفي مجال الثقافات الأوروبية صدر الكتابان الأولان من كتب المجموعة ، وهما الكتابان المخصصان للشخصيتين البارزتين في الثقافات السلافية ؛ كريستو باتيف ، وهو شاعر بلغاري عظيم من القرن التاسع عشر ، ومينورلاف كيلزا ، وهو كاتب وشاعر يوغسلافي معاصر . وقد اجريت أبحاث عن الجوانب المشتركة للثقافات الأوروبية وتفاعلها مع ثقافات اخرى . وعينت دراسات اخرى بدراسة الثقافات الشمالية التقليدية في العالم المعاصر بهدف وضع برنامج طويل الأجل ، نظرا للترابط الثقافي لمنطقة واسعة لا تزال شعوبها ، وقيمها ونتاجها الحرفي التقليدي مجهولة الى حد كبير لدى الجمهور عموما .

١٧ - وفي امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ، تناولت الأبحاث الرئيسية الثقافات المعاصرة (ولا سيما فنون المسرح وتاريخ الأفكار) الأهلية والايبيرية وكذلك تأثير السكان الافريقيين ، والآسيويين ، والعرب وغيرهم في ثقافات امريكا اللاتينية . وتمهيدا لعقد المؤتمر الدولي الحكومي بشأن السياسات الثقافية في امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي (بوغوتا ، كانون الثاني /يناير ١٩٧٨) تم القيام بدراسات عديدة ولا سيما عن التقليد والتجديد .

١٨ - وقد واصلت منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، تسهيلا لايجاد معرفة أفضل للقيم الثقافية الخاصة بمختلف المجتمعات ، أو الامم أو المناطق ، ترجمة جميع الأعمال الممثلة للأدب العالمي باللغات الواسعة الانتشار . وشجعت المنظمة ، بالإضافة الى ذلك ، الجهود المبذولة

الرامية الى تحسين الانتاج ، وتوزيع الكتب واستخدامها عملا بروح البرنامج الطويل الأجل الذي أطلق عليه " كتب للجميع " والذي بدأ العمل به في أعقاب السنة الدولية للكتاب في ١٩٧٢ .

باء - التنوع الثقافي والتعدد

١٩ - ان الحفاظ على القيم الثقافية المميزة " ينبغي أن لا يؤدي الى تجزئة العالم بانطواء كل من الثقافات على نفسها " كما تلاحظ ذلك احدى حيثيات قرار الجمعية العامة ٣١٤٨ (د - ٢٨) . وقد أصبح التعايش المتناسق للثقافات وسيلة من وسائل التفاهم الدولي في عالم تزداد فيه سرعة حركة الأشخاص والجماعات ونقل المعلومات بصورة شاملة وعلى نحو مستمر . ولذلك ينبغي ايلاء عناية خاصة لظواهر تداخل الثقافات والتألم الثقافي ، والمسح الثقافي ، والقيام - عن طريق اجراء احصاء منهجي - بمحاولة ابراز قيم ما هو عالمي في مختلف الثقافات ، مع العناية بصون الاقليتيات . وبالفعل ، بدأت منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، في ١٩٧٦ ، استجابة منها لاقتراح ملّح بوجه خاص قدمته الدول الأعضاء ، في اكمال مشاريع دراساتها الثقافية حسب المناطق الجغرافية الثقافية بمشروع دراسات مشتركة بين الثقافات يستكشف هذا المجال الجديد للأبحاث من جوانب مختلفة هي : ايلاء عناية خاصة للمناطق الفنية بوجه خاص بالامتزاجات الثقافية (منطقة الكاريبي ، منطقة الساحل ، الشرق الافريقي ، المحيط الهندي على سبيل المثال) ؛ دراسة الهجرات عبر الثقافية للأشياء ، والأفكار والشعائر ، والرموز التي لها بعد ثقافي ذو مغزى خاص ، دراسات مقارنة بين ثقافة واخرى . وقد عقد في باريس في آذار/مارس ١٩٧٨ اجتماع منظمة المجلس الدولي للفلسفة والعلوم الانسانية بالاشتراك مع اليونسكو بغية عرض الهدف من وجود فريق عامل عقد النية على تحليل الظواهر والمشاكل المتعلقة بما هو مشترك بين الثقافات ، واعداد وثائق مفاهيمية ومنهجية وتحديد حقل للدراسات بهدف تقديم المشورة الى منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، في مجال اعداد برنامج مترابط للدراسات .

٢٠ - وتوجه المعارف الحالية انتشار نمط فريد من العقلية التي ستقضي حتما على التنوع الثقافي وعلى تعدد الثقافات ؛ فالاعتراف بالتنوع الثقافي هو الاعتراف بوجود حالة التعدد في العالم المعاصر ، والاعتراف بما هو أكثر من مجموعة راسخة من القيم ، ضرورة ايجاد لغة مشتركة تسمح في آن واحد بتقدير حقيقة هذه الحالة والتعبير عما تنطوي عليه من اختلافات . وفي باب التعدد ، من المتفق عليه عامة الاعتراف بوجود الذاتيات الثقافية داخل بعض البلدان وجميع وجوه التعبير الاقليمي والمحلي . وفي محاولة لتوضيح بعض العناصر الأساسية للتعدد الثقافي واستهدافا لوضع الخطوط التوجيهية ومساعدة المسؤولين عن العمل الثقافي ، عقدت ندوة عن التعدد الثقافي والشخصية الوطنية في كالفناري (كندا) في حزيران /يونيه ١٩٧٧ . وقد تناولت الأعمال تعريف طبيعة التعدد الثقافي في أنماط مختلفة من المجتمعات وبالنسبة الى مختلف المجالات المنصلة بالشخصية الوطنية وبشخصية الأفراد ، وهي : اللغات ، التربية ، العمل ، الاتصال ، التشريع ، الاشتراك في الحياة الثقافية . هذا ولم يحن الوقت بعد للوصول الى خلق معجزات أو ايجاد استراتيجيات شاملة للبلدان التي ينبغي أن

تزداد فيها أقلية لغوية . ومع ذلك ، فإن ممثلي المجتمع الدولي الذي حضروا هذا الاجتماع تمكنوا من الاتفاق على اعلان مشترك يؤكد على أن التعدد الثقافي يشكل اطارا للحياة يسمح بالازدهار الكلي للامكانيات البشرية ، على الصعيدين الفردي والجماعي على حد سواء ، وأنه يصون الشخصية الثقافية للأشخاص والجماعات ، ويسهم في تحقيق التوازن الاجتماعي ويسمح في الوقت نفسه بأشراء الخبرة البشرية رفهم مختلف الثقافات .

٢١ - وتنتمي أيضا الى مجال تعدد الثقافة ، الثقافات الفرعية وثقافات الجماعة ولا سيما ثقافات النساء والشباب . ومن بين أنشطة منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة التي تخص المرأة (٢) وتتعلق بالهدفين ١ - ٣ (تحسين مركز المرأة) و ٦ - ٣ (تعزيز اشتراك المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) ، لنذكر " التوصية الخاصة باشتراك الجماهير الشعبية واسهامها في الحياة الثقافية " والتي أقرها المؤتمر العام في دورته التاسعة عشرة ، حيث دعت " الدول الأعضاء في الفقرة ٤ منها الى أن تتخذ وفقا للاجراءات الدستورية الوطنية ، اذا لم تكن قد فعلت ذلك ، تدابير تشريعية أو نظامية وأن تعدل الممارسات القائمة بغرض . . . ايلاء أهمية خاصة لوصول المرأة ونمائها حاجة الى المطالبة بذلك ، الى الثقافة ولاشراكها كذلك في الحياة الثقافية (٣) . " ومن أجل مواصلة العمل على تحقيق هذه التوصية ، جرى اعداد دراسة في ١٩٧٧ خاصة بمركز المرأة فيما يتعلق بالحقوق الثقافية على صعيد الحقائق اليومية وعلى الصعيدين التشريعي والاداري على السواء . وفي أثناء اجتماع لجنة الخبراء بشأن الحفاظ على القيم الثقافية وتطويرها (مكانة القيم الثقافية في مجالي التنمية والتعاون الدولي) الذي عقد في وارسو في ١٩٧٨ تحت شعار " القيم الثقافية ، الشخصية واحترام التنوع " أثيرت مناقشة متعمقة عن دور المرأة في المجتمعات الصناعية . واقترح على منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ؛ " الشروع في اجراء أبحاث وتنظيم لقاءات بشأن العلاقة غير المتناسقة وغير العادلة التي تميز اسهام جماعة الرجال وجماعة النساء في ميدان الثقافة . ذلك أنه توجد في كل المجتمعات عقبات واقعية تعوق جماعة النساء عن الممارسة الثقافية الفعالة ، وهي عقبات تستحق التحليل . وتتخذ هذه العقبات أشكالا عدة ، وستولى عناية خاصة للتقسيم الجنسي - الاجتماعي للعمل الذي رسخت فيه جذور هذه العقبات . " ولا يشمل هذا الاقتراح (ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية) التنوع الثقافي لوضع المرأة في العالم ويستحق التوسع فيه ، ومن هنا تنشأ ضرورة اجراء دراسات مخصصة . وستجرى في المستقبل القريب أبحاث عن أثر الصناعات الثقافية (ولا سيما

-
- (٢) انظر تقرير اليونسكو المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ عن أنشطة المنظمة التي تهتم المرأة بوجه خاص المقدم الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/CN.6/615) .
- (٣) وثائق المؤتمر العام ، الدورة التاسعة عشرة ، نيروبي ، ٢٦ تشرين الاول / اكتوبر الى ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ ، المجلد الأول ، المرفق ١ .

في مجال وسائل الاعلام) على السلوك الاجتماعي - الثقافي للنساء في الأوساط الجغرافية المختلفة .
وستستخدم هذه الابحاث في تحضير ندوة مشتركة بين الامم المتحدة واليونسكو بشأن المرأة ووسائل
الاعلام المقرر عقدها في آذار/مارس ١٩٧٩ .

٢٢ - ورد في التوصية الخاصة باشتراك الجماهير الشعبية واسهامها في الحياة الثقافية نص خاص
من المنطوق يخص الشباب ويتضمن اقتراحا مؤداه انه " ينبغي للدول الاعضاء أو للسلطات المختصة
ان تقدم للشباب مجموعة متنوعة واسعة من الأنشطة الثقافية تفي باحتياجاتهم ويتطلعاتهم وأن تشجعهم
على اكتساب الشعور بالمسؤوليات الاجتماعية ، وأن تثير اهتمامهم بالتراث الثقافي الوطني والعالمي
وبالتعاون الثقافي ، بدافع الصداقة والتفاهم الدولي والسلام وأن تؤيد المثل العليا الانسانية ،
وكذلك احترام المبادئ التربوية والاخلاقية المعترف بها على نحو واسع (٤) . ومن بين الأنشطة
الاكثر اثارا للاهتمام خلال الفترة المستعرضة ، لنذكر بحثا استقصائيا واسع النطاق عن احتياجات
الشباب وتطلعاتهم في آسيا . وقد عكف هذا البحث الذي يراعي الخصائص التاريخية والاجتماعية -
الثقافية للمنطقة ، على تحديد القيم التي تهتم الشباب وتوضيح دورهم في البحث عن الشخصية
الثقافية وفي اقامة مجتمع يوفق بين القيم التقليدية وبين طريقة الحياة العصرية . وقد أجرى هذا
البحث الاستقصائي شباب من البلدان التالية : اندونيسيا ، ايران ، بابوا غينيا الجديدة ،
بنغلاديش ، سرى لانكا ، الفلبين ، فييت نام ، جمهورية كوريا ، منغوليا ، نيبال ، الهند
واليابان .

جيم - البعد الثقافي للتنمية

٢٣ - ان مفهوم التنمية الذي يميز القيم الثقافية يرجع الى تبين حدود المساعي الاقتصادية المحضة
وان التشكيك في مفهوم للتنمية يدور حول الاقتصاد يتضح كل يوم اكثر فأكثر في التناقضات الهيكلية
والتباينات والمنازعات التي يكشف عنها سواء في حياة الامم او في علاقاتها . ان تناقص تصديقية هذا
المفهوم قد شجع على ظهور نظريات جديدة وطرق تنمية متعددة تمكن من تكامل ثقافة وتاريخ شعب
ما في عملية التنمية الشاملة وبالتالي اضافة قيمة ثقافية على عمليات النمو الاقتصادي ونقل التكنولوجيا .

٢٤ - وينجم عن ذلك ان اية رغبة في التنمية الداخلية تمر عبر ادراك للقيم الثقافية المميزة واستئناف
لمبادرات تستمد جذورها من تأكيد الهوية الثقافية . واذا كانت الثقافة هي التي تجعل الانسان
يدرك قيمته ويحدد اختياراته وعمله ، فهي ايضا التي تتفق وتطلعه للكرامه ، وهو تطلع يجعل
الاحساس به على مستوى الدول من الكرامة الوطنية مطلبا اساسيا للعمل الجماعي لصالح التنمية .
وان تأصل الشعوب في قيمها الثقافية هو الذي قد يمكنها من استعادة الثقة والدوافع اللازمة للعمل
الابداعي الذي تفرضه التنمية . والواقع ان التغيير الاجتماعي بيد وكنوع من الاستمرارية على مستوى
عال من الشخصية الاجتماعية - الثقافية لشعب ما ازاء الماضي ، ومن هنا تنبع ، بالنسبة لكل مجتمع
انخرط في عملية التنمية ، اهمية ان يوجد النواة القيمة لتراثه الثقافي والعرقى . ويوضح اسلوب النمو

الذى يستند الى القيم الثقافية ان المقصود ليس العودة الى ماض عتيق او الابقاء على اشكال تقليدية للمجتمع تعوق تقدم الانسان والمجتمع ، بل المقصود على العكس من ذلك معالجة ترمي الى اظهار اساليب اصيلة في التنمية دون انفصام صار مع الماضي ، والاعتراف بهذه الاساليب في الحاضر والمستقبل .

٢٥ - بيد انه من المهم الا تعتبر الثقافة امتيازاً للبعض وانما تراث مشترك في خدمة آمال البشر جميعاً . والواقع ان التاصيل الثقافي الذى يغذيه التحصيل المتواصل للعلم ايا كان مصدره ويقنله الشعور بعدان من العناصر الاساسية للتقدم الثقافي . فهما ان يضمنان للانسان القدرة المستمرة على التكيف ، يحققان له امناً في الحياة ويدفعانه الى تحقيق سموه .

٢٦ - ويتخذ مفهوم السياسة الثقافية مغزاه كاملاً في هذا الاطار الذى يعترف فيه بالقيم الثقافية بوصفها عنصراً اساسياً من عناصر التنمية المتكاملة للأفراد والمجتمعات . فان ما تختص به السياسة الثقافية في الواقع ، استناداً الى التجربة الجماعية التي جمعتها مختلف الفئات الاجتماعية الموجودة داخل مجتمع ما ، هو تمجيد ما يمكن في هذا التراث ان يعطي ثقة لرجال اليوم حتى يتمكنوا من التكفل بصورة افضل بمصيرهم المشترك واعداد مستقبلهم .

٢٧ - ومنذ اجتماع المؤتمر الدولي الحكومي المعني بالجوانب المؤسسية والادارية والمالية للسياسات الثقافية الذى عقد في فينسيا عام ١٩٧٠ على المستوى العالمي ، وخلال المؤتمرات الاقليمية التي تلت ذلك ، عام ١٩٧٢ في هلسنكي لاوروبا وعام ١٩٧٣ في يوغياكارتا لآسيا وعام ١٩٧٥ في اكرا لافريقيا وفي بوغوتا ١٩٧٨ لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، تفخر اليونسكو بأنها شجعت على تدعيم هذه الافكار الاساسية . فقد اتضح عدد من المبادئ من مؤتمر لآخر : التنمية الثقافية بوصفها جزءاً لا يتجزأ من التنمية العامة ؛ الهوية الثقافية التي اصبحت الاهتمام بها اساسياً ؛ الحق في الثقافة وواجبات السلطات العامة في المساهمة في اعمال هذا الحق بالكامل ؛ الحصول على وسائل الثقافة والمشاركة بصورة اكبر فيها ، اى اضافة الطابع الديمقراطي عليها .

٢٨ - ولقد كان هناك توافق بالغ في الآراء حول هذه المبادئ اثناء مؤتمر السياسات الثقافية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذى عقد مؤخراً (بوغوتا ، ١٩٧٨) . وقد اتضح ان مثل هذا الالتفاف حول مفهوم البعد الثقافي للتنمية ، الذى يتكون من العديد من التباينات ، يستند الى تراث ثقافي غني يسود شعور عميق بوحدته ، والى التضامن ، والى احترام للغير لا يرجع فقط الى المهادنة او التكتيك وانما يرجع كذلك الى قيم عرقية وشعور بما هو انساني تتميز بها ثقافات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، وتنبع من تقلبات تاريخ من الآلام والآمال التي يتقاسمها رجال وأمم يناضلون من اجل تأكيد حقهم في الوجود والحرية . وأكد المؤتمر ان بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة

البحر الكاريبي على استعداد - وفقا لتقليد تاريخي وثقافي - لأداء دور بارز في السعي وطنيا الى القيام بعمليات داخلية للتنمية وایجاد نظام دولي لا يضحى فيه الاهتمام الشرعي بالنمو بشيء من القيم الكامنة في كل مشروع حضارى والتي تقتضى الاعتراف بالحقوق الثقافية للأفراد والمجتمعات .

٢٩ - ويتضمن التقرير النهائي للمؤتمر ، بالإضافة الى محاضر المناقشات والكلمات الأساسية التي أقيمت في هذه المناسبة ، نصاعلان بوغوتا والتوصيات الثماني والخمسين التي اعتمدها المؤتمر ، والتي سيدخل تنفيذها في مرحلة الانجاز . ان المنظمة ستعمل من جانبها كل ما في وسعها للمساعدة في بلوغ الأهداف التي حددتها دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الأعضاء فيها ، في مجال السياسات الثقافية الوطنية والتعاون الثقافي .

٣٠ - ومن المقرر عقد مؤتمر من هذا النوع للدول العربية عام ١٩٧٩ يمكن ، عقب انتهائه ، دعوة مؤتمر عالمي جديد للانعقاد عام ١٩٨١ أو ١٩٨٢ .

٣١ - ونظرا لأن مفهوم السياسة الثقافية يعد حديثا نسبيا فقد رأت اليونسكو ، خلال الفترة المستعرضة ، ضرورة القيام بأبحاث منهجية وتكثيفها ، واستحداث أدوات تحليل وتقييم في مجال التنمية الثقافية . ومما يزيد من تعقيد المهمة أنه ليس في الامكان تخفيض الظواهر الاجتماعية - الثقافية وقصرها على جوانبها الكمية فحسب . ان اعداد أدوات رشيدة مثل المؤشرات أو الاحصاءات وجمع البيانات هدفهما الاعداد لاتخاذ قرار ، وذلك عن طريق تقديم معلومات للمسؤولين عن حقيقة الاحتياجات الثقافية للبلد مع اقتراح امكانيات اختيار بشأن العمل الواجب القيام به أو تقييم النتائج . وغني عن القول أن أعمال البحث المشار اليها مرتبطة بالتجريب كما انها تخضع لتجربة الممارسات الثقافية عن طريق دراسات حالات وتحليل عناصر الفاعلية لجامعة .

٣٢ - واذنا وضع في الاعتبار تعقد وحداثة المشاكل ، فان جمع وتبادل المعلومات والاستفادة المشتركة من التجارب تؤدي بالتأكيد الى الاسراع بالتقدم الذي يحرزها البحث وتطبيقه . ويتضح هنا جدوى وأهمية التعاون بين المؤسسات والباحثين من مختلف البلدان ، ويكون لانشاء أو تدعيم مراكز وطنية للوثائق في مجال التنمية الثقافية ما يبرره . وتجب الإشارة ، ضمن أكثر الأنشطة أهمية في هذا المجال خلال الفترة المستعرضة ، الى اجتماع الخبراء المعني بالمنهجية التي تطبق على تعريف أهداف التنمية الثقافية ، الذي عقد في هاناسارى ، اسبو (فنلندا) عام ١٩٧٦ والذي نشرت أعماله في شكل ملفات وثائقية . وعقد اجتماع ثان في أثينا عام ١٩٧٧ بشأن الدراسات والبحوث والوثائق في مجال التنمية الثقافية . وقد اهتم هذا الاجتماع بالبحوث الأساسية اللازمة لكل تخطيط .

٣٣ - ونشير أيضا الى اعداد كتيب تجميعي يسهم في وضع مصطلحات مشتركة في مجال التنمية الثقافية ، والأعمال التحضيرية من أجل انشاء مصرف للبيانات الثقافية في أوروبا لتجميع المعلومات الواردة من البلدان المشتركة وتقديرها لعملائه بناء على طلبهم . وقد عقد اجتماع للمسؤولين الأوروبيين في بروكسل عام ١٩٧٨ لتحديد العمل الذي أنجز ، واعداد برنامج عمل لانشاء المصرف .

٣٤ - وإذا كانت التنمية الثقافية سوف تلعب دورا حاسما في السياسات الوطنية للتنمية ، فانهما يجب منطقيا أن تتمتع بالموارد والوسائل الملائمة للقيام بعمل من شأنه أن يشعر الأفراد والأمم بقيمتهم الثقافية المميزة ؛ ومن هنا جاء اهتمام اليونسكو البالغ ، خلال الفترة المستعرضة ، بتدريب العاملين في التنمية الثقافية ، نتيجة لتوسع الاحتياجات الى الموارد البشرية التي اتضحت من عدد وتنوع الأنشطة التي يشملها العمل الثقافي في مختلف قطاعات البحث ، والتخطيط ، والإدارة ، والحفاظ والانشاء ، والتنشيط والنشر الثقافي . ويتضح مدى تعقيد المشكلة اذا ما وضع في الاعتبار ازدياد الطلب على العاملين المتخصصين نتيجة لمقتضيات تحقيق لا مركزية الهياكل والوسائل والمبادرات .

٣٥ - وقد عقدت في فرنسا (في باريس وغرونوبل ونيس) عام ١٩٧٧ حلقة دراسية دولية للبحث والتدريب تدور حول الإدارة والتنظيم وتخطيط الشؤون الثقافية . وعملت الحلقة الدراسية على اجراء أول تحليل لأنماط الحالات المهنية الكفيلة بتحديد مختلف أنواع المديرين الثقافيين ، موظفو الدولة المتعددة الاختصاصات ، موظفو التجمعات المحلية (الأقاليم ، المناطق ، المدن ، الخ أو العاملون فيها) ، مديرو المؤسسات الثقافية (المتاحف ، المكتبات ، المراكز الثقافية ، مؤسسات التربية والتدريب الفني ، الخ) ، مقدمو البرامج ، العاملون الميدانيون أو تقنيو العمل الثقافي ، العاملون المتخصصون في الانجازات الثقافية الدولية (ملحقون أو مستشارون ثقافيون في الخارج) . ومن المقرر أن تعقد الحلقة الدراسية القادمة ، وستكون حلقة اقليمية هذه المرة تعنى بالإدارة الثقافية ، في اليابان (في طوكيو وكيوتو وكينازاوا) .

٣٦ - ويضاف الى هؤلاء المتخصصين العاملين الإداريون الذين لا يعملون في المقام الأول بالعمل الثقافي بيد أنهم يساهمون أيضا في التنمية الثقافية . انهم بصفة خاصة المهندسون والمهندسون والعاملون الاجتماعيون والمربون والمسؤولون عن وسائل الاتصال ، وقد يكون من المفيد توعيتهم بالمشاكل الثقافية .

٣٧ - لقد أيدت اليونسكو انشاء المركز الاقليمي للعمل الثقافي في لومي ، وهو جهاز ملحق بالمعهد الثقافي الافريقي الذي يعد هدفه الأساسي تدريب كوادر على جميع المستويات ، تكون مهمتهم الأساسية فيما بعد أن يدربوا بدورهم في بلادهم العاملين الذين يجب عليهم تخفيف عبء العمل الميداني من أجل التنمية الثقافية الداخلية للمجتمعات .

دال - اشتراك الجميع في الحياة الثقافية

٣٨ - تؤكد هيئات القرار ٣١٤٨ (د - ٢٨) عدة مرات ضرورة تأمين اشراك الأهالي في صياغة وتطبيق التدابير التي تكفل الحفاظ على القيم الثقافية وازدهارها ، وتأمين " الوصول على أوثق نطاق ممكن الى الأماكن والمباني والمرافق والمؤسسات التي تشكل وسائل لنقل الثقافة " . ومن الواضح الآن في ذهن المجتمع الدولي أن الثقافة لم تعد فقط تذكير أعمال ومعارف تنتجها نخبة وتجمعها - وتحفظها لوضعها في متناول الجميع ، أو يقدمها شعب غني بالماضي والتراث الى شعوب أخرى

بوصفها نموذجاً حرمهم تاريخهم من مثله . وإذا كانت الثقافة لا تقتصر على الوصول إلى الأعمال الفنية وإنما هي في آن واحد الحصول على المعلومات والإصرار على طلب طريقة للحياة والحاجة للاتصال ، بدا واضحاً أن الاشتراك في الحياة الثقافية والنتيجة الطبيعية لهذا الاشتراك ، أي تنمية الأنشطة الثقافية الداخلية ، يمثلان اتجاهها عاماً لمصرنا . وإن ما يتضح عبر اشتراك أكبر عدد ممكن هو أولاً الشعور بالانتماء إلى ثقافة وإلى المجتمع الذي تنبع منه .

٣٩ - وخلال الفترة المستعرضة اعتمد المؤتمر العام لليونسكو في دورته التاسعة عشرة (نيروبي ١٩٧٦) توصية بشأن اشتراك ومساهمة الجماهير الشعبية في الحياة الثقافية (٥) . وترى هذه التوصية أن اشتراك أكبر عدد ممكن من الأشخاص والرابطة في أكثر الأنشطة الثقافية تنوعاً مع حرية اختيار هذه الأنشطة ، يعد أمراً لا غنى عنه لزيادة القيم الإنسانية الأساسية وكرامة الفرد ، ويعكس الاهتمام المتزايد للمجتمع الدولي بتأمين دعم الحقوق الثقافية بوصفها من حقوق الإنسان . وتوضح هذه التوصية أن دور السلطات العامة لا يتمثل فقط في إيجاد ظروف اقتصادية واجتماعية تيسر وصول الأهالي إلى الثقافة ، وإنما أيضاً في إشراكها ، على جميع المستويات ، في إعداد وتطبيق سياسة ثقافية في الإطار الموسع لسياسة شاملة لنوعية الحياة . والواقع أن السياسة الثقافية لا يمكن بمحد الآن أن تقتصر على سياسة نشر ثقافية ، كما لا يمكن أن يقتصر الوصول إلى الثقافة على الوصول إلى منتجات ثقافية .

٤٠ - إن الصالة الحقيقية للتوصية تكمن في البرهنة بوضوح على أن المشكلة الحقيقية للوصول إلى الثقافة هي مشكلة الاشتراك . وقد أشير إلى بعض القطاعات بوصفها قطاعات يؤدي تدخل السلطات العامة فيها إلى تشجيع الاشتراك إلى حد بعيد عن طريق عمل في العمق . وهذه القطاعات هي بصورة خاصة قطاع التربية والاتصالات والبيئة .

٤١ - وتشكل التوصية تطوراً حاسماً في مفهوم علاقات الدولة والمواطنين وفي مفهوم الثقافة . ويشرف اليونسكو أنها يسرت إدراك ذلك وزادت من توضيحه . وخلال المؤتمر الدولي الحكومي المعني بالسياسات الثقافية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي عقد مؤخراً (بوغوتا ، ١٩٧٨) اعترفت الدول الأعضاء في المنطقة بأن " إدماج البعد الثقافي في برمجة التنمية هو أفضل وسيلة لتشجيع وصول الأهالي ومشاركتهم الخلاقة " (التوصية رقم ١) .

هـ - تقدم القيم الحية والحرية الخلاقة

٤٢ - عملت اليونسكو خلال الفترة المشار إليها على تشجيع الإبداع الفني في الدول الأعضاء وعلى دعم الاتصال الثقافي بدراسة دور ووظيفة الفن في الحياة المعاصرة وحالة الفنان ومركزه الاجتماعي .

(٥) المرجع نفسه ، ص ٣٠ إلى ٤٠ .

ووفقا لمقررات المؤتمر العام في دورته التاسعة عشرة (نيروبي ، ١٩٧٦) ومجلس إدارة منظمة العمل الدولية في دورتها ٢٠٢ (جنيف ، ١٩٧٧) عقد في جنيف عام ١٩٧٧ في مقر مكتب العمل الدولي اجتماع للخبراء مشترك بين منظمة العمل الدولية واليونسكو . وأبرز الخبراء خلال أعمالهم الدور الثقافي المفروض أن يؤديه الفنانون وخاصة في الدفاع عن القيم الثقافية المميزة وتأكيد ما يجب أن يؤهلهم التدريب المخصص لهم لممارسة هذه المهمة الأساسية لخير المجتمع وتنميته . وقد كان هناك تأكيد لأهمية الغنوي في التربية الدائمة ، واعتراف بضرورة إشراك الفنانين في هذا العمل . وقد يشكل التدريب الرسمي أو الأكاديمي في بعض الأوساط الثقافية خطرا وخاصة عندما يكون الهامه غريبا عن هذا الوسط وعن تقاليده . كما تأكدت أيضا الطبيعة المتفردة للتدريب الفني ، ودور الحلقات الدراسية المتعددة التخصصات ، وضرورة إعادة توجيه التعليم ليصبح أكثر قربا من المعاهد الفنية النشطة والدوائر المهنية . ويجب أن تكون الالتزامات الأخلاقية للفنان جزءا من تدريبه وأن يقبلها ويوفي بها بمقتضى موافقة تتم في ظل استقلال تام وشعور بالمسؤولية .

٤٣ - وقد نظر الخبراء في تنوع الفئات والحالات الموجودة في المهن الفنية ، ولا حظوا آثار النظم الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية ، ومستويات التطور التقني ، والموقف المتعلق بذلك في العملية الفنية وفي مختلف التخصصات . وقد حظيت حالة الفنان التقليدي الخاصة والحالة في البلدان النامية باهتمام خاص ، حيث أن هذه الأمور مرتبطة ببقاء الثقافات الوطنية ذاتها والعاملين في مجالها . وقد اتضح ، على الرغم من هذا التنوع ، توافق بعيد في الآراء بشأن ضرورة القيام بعمل دولي منسق لحماية فناني جميع المناطق وجميع الفئات ودعم الابداع الفني والمصالح الحيوية للفنانين ودورهم في المجتمع .

٤٤ - وتمثل حرية الفنان مسألة أساسية حظيت باهتمام الخبراء . فليس هناك خلق بغير حرية ، ولذلك فإن حرية الابداع يجب أن تعد حقا أساسيا يعترف به المشرع ويحميه . إلا أن نشر الأعمال يستتبع مسؤولية اجتماعية إزاء الجمهور الذي توجه إليه . وأكد الخبراء أن الفنان يجب أن يدرك واجباته إزاء المجتمع الذي ينتمي إليه وعليه أن يقبلها في استقلال تام وشعور بالمسؤولية .

٤٥ - ويرى الخبراء بشأن ظروف استخدام وعمل الفنان أن الحالة تدعو إلى القلق البالغ . ففي معظم البلدان تعرض البطالة والبطالة المقنعة بقاء الفنان للخطر . ونظرا لأن التقدم التقني ووسائل الاتصال قد لعبت دورا كبيرا في تدهور وضع الفنان فإن عليها أن تسهم في الإصلاح اللازم . إن دراسة وتنمية مهنة أخرى قد تمكن من تحسين حالة الفنان . ويجب القيام بجهد في التنظيم المهني لتأمين الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والأدبية وتحسين مدى وقيمة الاتفاقيات الجماعية والعقود . ويجب أن يعد تشريع وطني واتفاقات على الصعيد الدولي لحماية ظروف عمل هذه الفئة المهنية وخاصة في مجال الصحة ، وعلم الصحة ، والبيئة ، والعمل ، وحتى يتمتع الفنانون الذين يجب النظر إليهم بوصفهم عاملين ثقافيين بحماية اجتماعية ماثلة لتلك التي تتمتع بها فئات العاملين الأخرى . وأوصى الخبراء ، إلى أن تطبق تدابير مرضية للأمن الاجتماعي ، بالقيام بعمل مواز يتمثل في تشجيع جميع المبادرات الوقائية التي اتخذتها منظمات الفنانين .

- ٤٦ — ويرى الخبراء أيضا أن وجود صك دولي ملائم يتسم بطابع الاطار العام الذي يمكن أن يستوعب جميع الحالات على اختلافها ، يعد ضروريا لحماية الفنان في المجتمعات المعاصرة . ومن المقرر أن يبدى المجلس التنفيذى لليونسكو رأيه بشأن هذه المسألة في المستقبل القريب .
- ٤٧ — وقد بذلت هذه المنظمة جهدها في ذات الوقت لتحسين الاتصالات والمبادلات فيما بين المتخصصين من مختلف الجنسيات والثقافات والتخصصات ، وتشجيع أنشطة المنظمات الدولية غير الحكومية في المجال الفني (٦) . ومن بين أهم المشروعات تجدر الإشارة الى ما يلي :
- (أ) ندوة لاعداد خطة عشرية لصيانة ودعم الفنون الاستعراضية والموسيقى في افريقيا وآسيا (باريس ، ١٩٧٧) ؛
- (ب) ندوة عن مسرح الصم درست خلالها مشاكل مسرح الصم البكم ، والدور الذي قد يضطلع به هذا المسرح بالنسبة لهؤلاء المعوقين ، والمساهمة الاصيلية التي قد يقدمها لثقافة الذين يتمتعون بحاسة السمع (ستكهولم ، ١٩٧٦) ؛
- (ج) حلقات دراسية متعددة الاتجاهات عن المسرح عقدت في آسيا (شاند يغار ، الهند ، ١٩٧٦) ، وفي اوروبا (غيينا وبلغراد ، ١٩٧٦) وفي افريقيا (اكرا ، ١٩٧٧) ؛
- (د) ندوة عن الدور الاجتماعي للمسرح (لاغوس ، ١٩٧٨) والدورة التدريبية التمهيدية التي نظمها المعهد الثقافي الافريقي بالتعاون مع اليونسكو في أبيدجان ، ١٩٧٨ ؛
- (هـ) نشر الموسيقى التقليدية والمعاصرة وانتاج اسطوانات في مجموعات اليونسكو " المصادر الموسيقية " و " الأطالس الموسيقية " و " الموسيقى المعاصرة " و " العازفون الشبان " ؛
- (و) تقديم مساعدة للمعهد الافريقي للتعليم السينمائي الذي أنشئ في فولتا العليا عام ١٩٧٦ .

(٦) تمنح اعانات للمنظمات غير الحكومية التالية لدعم التنمية الثقافية :

المعهد الدولي للمسرح ،

المجلس الدولي للموسيقى ،

الاتحاد الدولي للشعراء والكتاب المسرحيين والمحربين وكتاب المقالة وكتاب القصة ،

الاتحاد الدولي للمهندسين المعماريين ،

الرابطة الدولية للفنون التشكيلية ،

الرابطة الدولية لنقاد الأدب ،

(يتبع)

٠٠ / ٠٠

رابعاً - الحفاظ على التراث الطبيعي والثقافي والفني :
الآثار والمواقع والمتاحف

٤٨ - يرى المجتمع العالمي أن التراث الثقافي يعد عنصراً أساسياً للهوية الوطنية وأن جميع الشعوب يجب أن تحظى بوسائل التمتع بالأشياء والأماكن التي تعد شواهد فريدة على القيم الثقافية لتراثها .

٤٩ - لقد استهدفت أنشطة اليونسكو في مجال الحفاظ على التراث الطبيعي والثقافي والفني ، مساعدة الدول الأعضاء وخاصة البلدان النامية في الحفاظ على تراثها وإبراز قيمته لتشجيع إدراك الهوية الثقافية وتشجيع التقدير المتبادل للثقافات . وقد نظم العديد من الدول الأعضاء برامج لترميم المدن أو المواقع التاريخية اشتركت فيها اليونسكو .

٥٠ - ومن بين أبرز أعمال اليونسكو لتأمين الحفاظ على كنوز البشرية ، نشير هنا الى الحملات الدولية لصالح آثار فيله (مصر) ، وبوروبور (اندونيسيا) ، وموينجودارو (باكستان) ، والأكروبول (اليونان) ، والمدن التاريخية : فينسيا (إيطاليا) ، وفاس (المغرب) وهرات (أفغانستان) ، وكاتماندو (نيبال) ، ودون التفاضي عن مشروعات تتعلق بما تشوب بيكتشو/كوسكو (بيرو) وبترا (الأردن) . وهذه المشروعات لا تمثل مشاركة دولية في أنشطة الدول الأعضاء لحماية التراث الثقافي فحسب وإنما تقدم كذلك مساهمة أكيدة في الاقتصادات الوطنية نتيجة لما تؤدي اليه من ازدهار سياحي .

٥١ - وقد عملت اليونسكو ، لتأمين أرق المعايير في مجال تقنيات وأساليب الصيانة ، على تطوير برامجها لتدريب المتخصصين ، وخاصة في البلدان النامية ، محلياً وفي الخارج . وتم تأمين هذا التدريب أساساً نتيجة لمنح زمالات تمكن من الدراسة في المركز الدولي لدراسة الملكية الثقافية والحفاظ عليها وترميمها ، ومقره روما ، أو في مراكز اقليمية أو دون اقليمية مثل بغداد ونيودلهي وطوكيو وشوروبوسكو (المكسيك) وجوس (نيجيريا) ، وتنظيم محاضرات أو حلقات دراسية عملية على كل من المستوى الاقليمي أو دون الاقليمي أو الوطني ، مثل الحلقات التي عقدت في كوسكو (بيرو) وفينسيا (إيطاليا) وفي انحاء مختلفة من امريكا الوسطى وجنوب شرقي آسيا . وتم تقديم الأساتذة والمعدات لهذه المراكز وتشجيع تبادل المتخصصين فيما بينها .

(تابع الحاشية رقم ٦)

الجمعية الثقافية الافريقية ،

الرابطة الدولية لنقاد الفن ،

المعهد الدولي للاتصالات السمعية البصرية والتنمية الثقافية .

٥٢ — وهكذا تتطور حماية التراث كلما زاد في كل بلد اهتمام وعناية المسؤولين وكلما دعم المصل الدولي هذه الحماية . ان العمل المعياري ، انطلاقا من صكوك دولية قائمة ، يرمي الى تدعيم الهيكل الأساسي التشريعي في الدول الأعضاء التي يجب عليها اعتماد اجراء مشترك . والصكان الدوليان خلال الفترة التي نحن بصددهما هما التاليان :

(أ) توصية بشأن حماية المجموعات التاريخية أو التقليدية ودورها في الحياة المعاصرة (١٩٧٦) ؛

(ب) توصية بشأن التبادل الدولي للممتلكات الثقافية (١٩٧٦) .

٥٣ — ويجب أن نشير أيضا الى بدء سريان مفعول اتفاقية حماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي التي ستصبح نافذة تماما عام ١٩٧٩ . وتعمل لجنة للتراث العالمي ، تضم خمس عشرة دولة ، على وضع " قائمة التراث العالمي " — وهي قائمة بثروات التراث الثقافي والتراث الطبيعي التي ترى اللجنة أنها ذات قيمة ثقافية عالمية غير عادية — و " قائمة بالتراث العالمي الذي يتهدده الخطر " . وتمنح هذه اللجنة تعاوننا تقنيا للدول الأطراف في الاتفاقية ، بناء على طلبها ، مستمدة ذلك من " صندوق التراث العالمي " الذي أنشئ في اطار الاتفاقية . ونضيف الى ذلك أيضا ، خلال فترة السنتين ١٩٧٧ — ١٩٧٨ ، دراسة جدوى وضع صك دولي من أجل " حماية الصور المتحركة (الافلام والفيديوغرام ، الخ) من التدمير " . واهتمت الدراسات الأولية بالجوانب القانونية والتقنية للصيانة المنهجية للصور المتحركة والمحافظة عليها وبمشكلة تطبيق حق كل دولة عضو في الاحاطة علما بالصور المتحركة وحيازتها ، وخاصة بتلك التي تتعلق بماضي الدولة العضو ، أيا كان المؤلف أو الفترة أو السبب الذي عرضت من أجله هذه الصور ، وذلك في ظروف تستبعد أي طابع مادي عندما يتم انجاز مثل هذه العمليات لأغراض دراسية أو لاستكمال سجلات للحفظ . وقد اجتمعت أيضا لجنة خبراء دولية حكومية في لشبونة عام ١٩٧٨ لاعداد مشروع أولي لتوصيات ومشروع أولي لاتفاقية بشأن منع وتغطية المخاطر التي تتعرض لها الممتلكات الثقافية المنقولة .

٥٤ — وخلال الفترة المستعرضة أعدت اليونسكو مجموعة من الأحكام التشريعية الوطنية بشأن حماية الممتلكات الثقافية المنقولة سوف تنشر عام ١٩٧٨ بوصفها الجزء الأول من مختارات القوانين واللوائح التي تحكم حماية الممتلكات الثقافية . وسوف يشمل هذا الجزء الأول الأحكام القانونية والإدارية في ٢٨ دولة عضوا . ويغطي الجزء الثاني ، الذي يجري اعداده ، الحالة في حوالي ٣٠ دولة عضوا .

٥٥ — وقد استكمل العمل التنفيذي والمعياري بأعمال بحثية عن أساليب وتقنيات الحفاظ ، ومشروعات جمع ونشر وتبادل المعلومات ، وخاصة لمساعدة البلدان النامية على تدعيم قدرتها على الصيانة ، كما استكمل أيضا بالنشر المنتظم للأعمال المتخصصة والدراسات الدولية مثل مجلة " Museum " التي تسهم في التعريف عبر العالم بالاتجاهات الحالية وأهم أنشطة علم المتاحف .

خامسا - المشاكل المتعلقة بتبادل مختلف الأعمال ذات الأهمية الثقافية واعادتها اختياريا

٥٦ - تؤكد إحدى حيثيات القرار ٣١٤٨ (د - ٢٨) مسألة "الاعادة بصورة اختيارية لبعض الأعمال ذات الأهمية الثقافية". ويتعلق الأمر هنا ، بالنسبة للمجتمع الدولي ، بمشكلة تضامن لا تعني فقط الدول المتحاربة أو المستعمرة السابقة وحدها وإنما جميع البلدان التي استفادت بصورة مباشرة أو غير مباشرة - وفي معظم الأحيان عن طريق إجراءات كانت مشروعة في ذلك الحين - من تشتت هذا التراث . وقد أوصى المشتركون في المؤتمر الدولي الحكومي المعني بالسياسات الثقافية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، الذي عقد في بوغوتا عام ١٩٧٨ ، الدول الأعضاء بصفة خاصة "باعتقاد تدابير من شأنها أن تمكن من القيام بعمل متبادل لتفادي استمرار الممارسات غير المشروعة أزاء الممتلكات الثقافية ، وهو عمل يجب أن يشمل حملات إعلامية وتعميمية بشأن قيمة التراث الأثري والفني والأدبي بوصفه عنصرا أساسيا للهوية الوطنية " ، وطلبوا من المدير العام لليونسكو "اعتماد تدابير ملموسة حتى تتمكن اليونسكو من الاسهام بأكثر السبل فعالية في اعادة الأعمال الفنية التي قد تطالب بها بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي " (التوصية رقم ٩)

٥٧ - وعلى الرغم من أن هذه المشكلة قديمة للغاية وأنه قد تم التوصل الى مختلف الحلول بطريق الاتفاقات الثنائية ، فإنها مطروحة على مستوى آخر ، حيث أن الأمر يتعلق بالاستجابة للشعوب التي جردت من عناصر أساسية من تراثها الثقافي . ان بعض هذه الشعوب قد فقدت معظم الممتلكات التي تمثل جانباً رئيسياً من ذاكرتها الجماعية ورسالة من ماضيها . وهذه الشعوب تطالب بتفهم الحرمان الذي تعاني منه .

٥٨ - وقد توصلت لجنة خبراء ، اجتمعت في فيينا عام ١٩٧٦ وكلفت بالنظر في أهم المسائل ذات الطابع التقني والقانوني المطروحة في مجال اعادة الممتلكات الثقافية وتحديد أكثر سبل العمل ملائمة التي توافق آراء بشأن المبادئ التي قد تحكم اعادة أو عودة الثروات الثقافية ، وبشأن الأنشطة التي في وسع اليونسكو القيام بها في هذا المجال . ويتضمن برنامج اليونسكو للفترة ١٩٧٧ - ١٩٧٨ تنفيذاً لأهم اقتراحات اللجنة .

٥٩ - وقد أعد المؤتمر العام في دورته التاسعة عشرة واعتمد ، بصورة موازية ، توصية للدول الأعضاء ترمي الى تشجيع التبادل الدولي للممتلكات الثقافية (٧) . ويجب أن يؤدي تطبيق الدول الأعضاء

(٧) توصية بشأن التبادل الدولي للممتلكات الثقافية ، أعمال المؤتمر العام ، الدورة التاسعة عشرة " ، نيروبي ، من ٢٦ تشرين الأول / اكتوبر الى ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ ، المجلد الأول ، المرفق الأول ، ص ١٧ الى ٢٠ .

للتدابير الموصى بها ، أساسا ، الى تيسير الهبات والقروض الطويلة الأجل من الممتلكات الثقافية التي يقصد بها أن تشكل ، في بلدان المنشأ ، مجموعات تمثل تراثها الثقافي .

٦٠ — كما أن أمانة اليونسكو بذلت جهودها لتوسيع نطاق تطبيق الاتفاقية التي اعتمدت عام ١٩٧٠ والمتعلقة بوسائل تحريم ومنع استيراد الممتلكات الثقافية وتصديرها ونقل ملكيتها بالطرق غير المشروعة . وصدرت ٣٨ دولة ، حتى ١٥ نيسان/أبريل ١٩٧٨ ، على الاتفاقية أو قبلتها . وقرر المؤتمر العام في دورته التاسعة عشرة ، رغبة منه في توجيه نظر الدول الأعضاء الى الطابع الملح لقيام تعاون دولي فعلي في هذا المجال والتعريف بالتقدم المحرز وبالصعوبات التي قوبلت على الصعيد الوطني ، دعوة الدول الأعضاء الى موافاته بتقارير عن التدابير التي اتخذتها لتطبيق التوصية المتخذة في ١٩٦٤ والمتعلقة بوسائل تحريم ومنع استيراد الممتلكات الثقافية وتصديرها ونقل ملكيتها بالطرق غير المشروعة ، ولتنفيذ اتفاقية عام ١٩٧٠ أيضا . وسوف تقدم هذه التقارير للمؤتمر العام خلال دورته القادمة .

٦١ — ومن ناحية أخرى دعا المؤتمر العام ، في قراره ٤١٢٨ الذي اعتمد في الدورة التاسعة عشرة ، في جملة أمور ، المدير العام لاتخاذ جميع التدابير اللازمة ليشكل المؤتمر العام في دورته العشرين لجنة دولية حكومية مهمتها البحث عن سبل ووسائل تسهيل المفاوضات الثنائية لاعادة أو عود الممتلكات الثقافية للبلدان التي غدتها نتيجة الاحتلال الاستعماري أو الأجنبي ، ودعوة لجنة خبراء تنعقد لهذا الغرض وتكلف بتحديد ولاية مثل هذه اللجنة ووسائل عملها وأساليبه .

٦٢ — وتطبيقا لهذا القرار ، كلف المجلس الدولي للمتاحف باعداد " ملفات تقنية " عن المسائل ذات الطابع المتحفي (شروط نقل مختلف فئات الممتلكات الثقافية وتأمينها والمحافظة عليها وعرضها) التي قد تثار خلال اعادة أو عودة الممتلكات الثقافية الى بلدان منشئها .

٦٣ — وتناشد رسالة بعث بها المدير العام لليونسكو الى الجمعية العامة للمجلس الدولي للمتاحف ، المنعقد في موسكو في أيار/مايو ١٩٧٧ ، العاملين في المتاحف مساعدة البلدان التي لا تملك مجموعات تمثل تراثها الثقافي على تكوين هذه المجموعات ، وتيسير المفاوضات الثنائية التي قد تقوم بها حكوماتهم في هذا المجال . وقررت الجمعية العامة للمجلس الدولي للمتاحف ، ردا على هذا النداء ، " أن تسهم في اعادة أو عودة أهم الآثار الى بلدان منشئها " ، وكلفت لجنة متخصصة بالعمل على ما يلي :

- (أ) تحديد مدونة أخلاقية لاعادة الآثار ؛
- (ب) جمع المعلومات بشأن البلدان التي يبدوا أنها عانت الى حد بعيد من سلب تراثها الثقافي ؛
- (ج) الحصول على وثائق بشأن هذه الآثار ؛
- (د) دراسة الاتفاقات التي وقعت بين البلدان المختلفة ، وخاصة بشأن موضوعاتها واجراءاتها ؛

(هـ) دراسة جميع الجوانب التقنية لاعادة الممتلكات الثقافية وذلك بمساعدة اللجان الوطنية المعنية ؛

(و) الاشارة على اليونسكو بالدور الذي يمكن أن تؤديه لجننتها الدولية الحكومية فسي اعادة أو عودة الممتلكات الثقافية وفي أساليب عملها ؛

(ز) اقتراح تدابير عملية على اليونسكو لمساعدة الدول الأعضاء في صيانة الآثار التي أعيدت والاستفادة منها .

٦٤ - وسوف يوجه قريبا نداء لجميع الدول الأعضاء لتتخذ جميع التدابير التي من شأنها أن تخلق حالة ذهنية مواتية لعودة الممتلكات الثقافية لبلدان منشئها ، وسيعتمد في ذلك ، بصورة خاصة ، على وسائل الاعلام الجماهيرية والمؤسسات التربوية والثقافية .

٦٥ - وقد اجتمعت لجنة خبراء في دكا عام ١٩٧٨ لدراسة ولاية ووسائل وأساليب عمل لجنة دولية حكومية معنية باعادة أو عودة الممتلكات الثقافية الى بلدان منشئها . وقد نظرت اللجنة أيضا غربي مبادئ وشروط ووسائل اعادة أو عودة الممتلكات الثقافية الى بلدان منشئها . وقد استندت لجنة الخبراء في عملها على دراسة أعدها المجلس الدولي للمتاحف تعالج مبادئ وشروط ووسائل العمل لاعادة أو عودة الممتلكات الثقافية . واتضح أن الهدف الواجب تحقيقه هو تأمين عودة الممتلكات الثقافية ، ذات الأهمية الأساسية من حيث القيمة الروحية والتراث الثقافي للشعوب المعنية ، الى بلدان منشئها . ويجب أن تشمل الاعادة أو العودة الآثار والوثائق التاريخية والعرقية ، والقطع الفنية التشكيلية والزخرفية ، والآثار التي ترجع الى العصور الجيولوجية القديمة والأثرية ، والنماذج الحيوانية والنباتية والمعدنية . وغني عن القول أن الوثائق المرتبطة بالآثار يجب أن توضع ، هي والآثار ، تحت تصرف بلدان المنشأ .

٦٦ - لقد اتضحت ، بسبب التنوع المتناهي لحالات الاعادة أو العودة ، صعوبة اقتراح توجيهات محددة ومنهجية ، نظرا لأن كل حالة تعد من الناحية العملية حالة معينة ، ويجب ايجاد حلول عن طريق المفاوضات الثنائية . والمشاكل الرئيسية التي يجب التغلب عليها تتعلق بثلاثة مجالات : شغرات في المعلومات ، وصعوبات سيكولوجية ، وعقبات قانونية .

٦٧ - وقد تم النظر بامعان ، وفقا لما يوصي به القرار ٣١٤٨ (د - ٢٨) ، في المشاكل القانونية الناجمة عن اعادة أو عودة الممتلكات الثقافية . ويبدو في الواقع أن المركز القانوني للآثار الفنية المطالب بها يمكن أن يمثل في العديد من الحالات عقبة ضخمة . ذلك ان الآثار الفنية التي تعد أجزاء من مجموعات عامة تحميها عادة قواعد حازمة للغاية في مجال نقل الملكية . ان نقل ملكية هذه الآثار الفنية يقتضي ، في بعض البلدان ، صدور قرار به من الأجهزة التشريعية . بيد أن الحالة القانونية تتفاوت الى حد بعيد عبر العالم ، ويمكن في كل مكان يثير فيه نقل حقوق الملكية مشاكل خاصة ايجاد حلول على مستوى المتاحف عن طريق الايداع الطويل الأجل أو تبادل الاعارة . ان المشاكل

الناجمة عن عودة الممتلكات الثقافية المطالب بها ، والتي تعد ملكاً لأفراد أو مؤسسة ذات مركز خاص ، تعد أصعب في حلها . وفي العديد من البلدان المعنية بعمليات إعادة أو عودة مفترضة ، تضمن النصوص القانونية — التي تصل أحياناً إلى المستوى الدستوري — حق الملكية الفردية . ويمكن أن تظهر في سوق الفن العديد من الآثار الفنية الخاضعة للملكية الفردية التي قد يطالب بها بلد المنشأ لأغراض إعادة أو العودة . وقد يكون الشراء في العديد من الحالات هو الوسيلة الوحيدة لتأمين عودتها . وتتمتع بعض الدول ، خلال عمليات البيع العامة التي تجرى على أرضها ، بحقوق الشفعة الذي يجعلها محل قانوناً محل الحائز الأخير شرط أن تعوضه . ومن المعقول أن تمارس حقوق الشفعة عن طريق اتفاقات ثنائية لصالح بلد المنشأ الذي يطالب بإعادة أثر فني يعد جزءاً لا يتجزأ من تراثه وهويته الثقافية . كما أن مشتري الأثر الثقافي الذي خرج بصورة غير مشروعة من إقليمه الأصلي يكون من حقه الحصول على تعويض عادل إذا ثبت أنه كان يجهل أن الأثر الفني المذكور قد صدر بصورة غير مشروعة . بيد أن حسن نية مشتري الأثر الثقافي يجب ألا يحول دون إجرائه مفاوضات ترمي إلى إعادة هذا الأثر أو عودته . ويمكن في النهاية أن تبدد مخاوف بعض الملاك الفرديين بشأن مستقبل الآثار الفنية المذكورة إذا قدم بلد المنشأ الضمان بأن الأثر الفني يعودته سيحظى بحماية فعالة وصيانة وفقاً للقواعد الدولية التي توصي بها اليونسكو والمجلس الدولي للمتاحف ، وأن هذا الأثر الفني سوف يستخدم لأغراض ثقافية .

٦٨ — وسوف يعرض على الدورة القادمة للمؤتمر العام مشروع نظام أساسي للجنة الدولية الحكومية المعنية بإعادة أو عودة الآثار الفنية ، على أساس مقترحات لجنة الخبراء التي اجتمعت في دكار . كما اقترحت لجنة الخبراء أيضاً أن توصية الدول الأعضاء تنص على المبادئ الرئيسية التي تستند إليها إعادة أو عودة الممتلكات الثقافية ، والاتجاهات والأشكال التي سوف يتخذها العمل الدولي في هذا المجال ، قد تدعم الأهداف المرجوة في مجال إعادة أو عودة الممتلكات الثقافية ، وتسهم بذلك في الحفاظ على التراث الثقافي للشعوب وازدهاره .

سادسا - دمج القيم الثقافية في العمليات التربوية

٦٩ - ان الحاجة الى تعزيز البعد الثقافي وتحقيق ديمقراطية التعليم وما يندلج عليه هـذان الاهتمامان من الوعي بالاضطرابات الخطيرة التي يؤدى اليها عزل النظم التربوية عن القيم الثقافية وعن احتياجات وتطلعات المجتمعات ، ومن شمة عن مستلزمات التنمية العامة ، لتحمل على تأكيد الروابط القائمة بين العمل الثقافي والتربية تأكيدا جديدا . وقد اتيج التأكيد من جديد على هذه الروابط ، خلال المؤتمر الدولي الحكومي الاخير عن السياسات الثقافية في امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (بوغوتا ، ١٩٧٨) ، كما تم التأكيد من جديد على هذه الروابط ولا سيما فيما يتعلق بالحاجة الى " تحديد الاستراتيجيات التي قد تسمح بدمج القيم الثقافية للعالم الريفى والعمالي والأوساط الحضرية وشبه الحضرية ، وكذلك رسالات الابداع المعاصر الجديدة أو أشكال التعبير عن الحياة اليومية في العمليات والنظم التربوية لكل أمة ، سواء كانت هذه العمليات والنظم شكلية أو غير شكلية " (التوصية رقم ٢٠) .

٧٠ - وقد حاولت اليونسكو ، في برامجها خلال الفترة المستعرضة ، أن تحيط على نحو أفضل بوظائف تكامل التربية والقيم الخاصة بكل بلد ، كما يشهد بذلك المؤتمر الاقليمي عن السياسة التربوية في الدول العربية الذى أقيم عام ١٩٧٧ ، والمؤتمر الاقليمي عن السياسة التربوية في آسيا الذى أقيم سنة ١٩٧٨ . وقد تم ، في هذين المؤتمرين ، تحليل الوضع التربوى في مختلف هذه المناطق بغية وضع استراتيجيات ترمي الى تحديد الاتجاهات المختلفة للآفاق الحالية في مجال تطوير التربية . وبحث ، في ضوء التطور الاجتماعي والاقتصادى والثقافى الحديث العهد ، الاتجاهات الحالية في الميدان التربوى والمشاكل التي يطرحها تجديد النظم التربوية . ويبدو ان تغيير النظم التربوية بغية اسباغ طابع وطنى كامل عليها قد جرت على عدة مراحل وتطورت من مفهوم تكييف النظم المذكورة الى مفهوم تحسينها أو تجديد ها بصورة كاملة .

٧١ - وكانت مشكلة تعليم اللغة الاصلية والتعليم محورا رئيسيا من محاور نشاط اليونسكو ، باعتبار الفعالية التربوية والحفاظ على الشخصية الثقافية في آن واحد . فقد أشير منذ عام ١٩٦٨ ، لمدى انعقاد مؤتمر التربية والتدريب العلمى والتقنى ، الى ان اصلاح محتوى التعليم الابتدائى يرتبط بمسألة اخرى هي مسألة اختيار لغة " التواصل " . وفي عام ١٩٧٨ فقد أصبح الاصلاح أو التجديد بالذات هو موضع الخيار المطلوب . وقد كانت مهمة احدى الحلقات الدراسية التي انعقدت في كادونا (نيجيريا) عام ١٩٧٦ وجمعت مديرى مؤسسات تدريب المعلمين هي بحث بعض دراسات الحالات المتعلقة باشتراك دور المعلمين في عملية تعزيز اللغات الافريقية التي تعد لغات تعليم واتصال ، بل الواقع ان هذه اللغات اداة لا غناء عنها لصون القيم الثقافية . فضلا عن ذلك أعدت اليونسكو لمؤسسات تدريب موظفي التربية دليلا تقنيا عن تعليم اللغات الوطنية والتعليم بها .

٧٢ - وأتاحت الاجتماعات والدراسات العديدة لليونسكو أن ترسخ تفكيرها وتفهمها للمشكلة المطروحة التي مهما كانت حلولها ظاهرة فان ذلك لا يقلل من كونها تتوقف على قرارات سياسية حكومية كيما تدخل حيز التنفيذ .

٧٣ - أما بشأن محتوى التعليم الكفيل بدمج أهم قيم الثقافات الوطنية فقد استرعت اليونسكو الانتباه الى دراسة التقنيات التقليدية التي تتسم بأهمية مجزية من زاوية تجديد النظم الثقافية والنزاهة الثقافية . ولئن كانت المناهج الدراسية قد ضمت فعلا الى عناصرها بعض عناصر البيئة عن طريق تعليم التاريخ والجغرافيا ، فانه ينبغي لها أن توسع محتواها ليشمل تعليم الفن ، والحرف اليدوية التقليدية ، والتراث الذي تشكله الآداب المشفوية . ويوصي ، المؤتمر الدولي الحكومي عن السياسات الثقافية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (بوفوتا) " باستخدام النظام التربوي لحفز الابداع الفني وزيادة اىلاء الاهمية لمختلف مظاهر الفن " بوجه خاص كما يوصي " بأن تدرج في جميع المناهج التربوية ، المدرسية أو غير المدرسية ، مظاهر المعرفة الثقافية في جميع الميادين وعلى جميع مستويات الدراسة منذ التعليم ما قبل المدرسي حتى التعليم الجامعي " . (التوصية رقم ٢٠) . ومن أهم الدراسات في برنامج " الدراسات المشتركة " (التعاون الثقافي الارضي) ، التي تقوم فيها الجمهورية الديمقراطية الألمانية بدور المنسق دراسة تتناول المحتوى الثقافي للتربية عن طريق معالجة مشاكل التربية الجمالية للأطفال والشبان . وسيجرى ، في مستقبل قريب ، تنفيذ مشاريع من نفس النمط في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وفي اوقيانيا .

٧٤ - وفي مجال صون التراث الثقافي ، تجدر الاشارة الى المؤتمر الدولي الحكومي عن التربية الخاصة بالبيئة الذي انعقد في تبيليسي (الاتحاد السوفياتي) عام ١٩٧٧ (وكشف عن الحاجة الى تشجيع الروح الوطنية لدى الجماهير وازداف وعيها بالاهمية الاجتماعية والجمالية للمحيط الثقافي . فقد أوضح المؤتمر في توصيته رقم ٧ " ان التربية الخاصة بالبيئة ترمي الى ازداف الوعي وتلقين أساليب سلوكية وقيم تستهدف صون المحيط الحيوى ، وتحسين نوعية الحياة في جميع نواحيها ، وصون القيم الخلقية والتراث الثقافي والطبيعي - بما في ذلك الأماكن المقدسة ، والأماكن ذات الاهمية التاريخية ، والاعمال الفنية ، والمواقع والآثار - وصون البيئة الانسانية والطبيعية ، بما في ذلك الحيوانات والنباتات والمستوطنات البشرية . . . " .

٧٥ - وفي اطار المهدف ١ - ٢ من الخطة المتوسطة الأجل (تعزيز تقدير واحترام الشخصية الثقافية للأفراد والجماعات والأمم والمناطق) أولت اليونسكو اهتماما خاصا لتربية العمال المهاجرين وأسرههم . وقد اضطلعت السويد وفنلندا عام ١٩٧٦ بدراسات عن تعليم اللغة الاصلية لدى العمال المهاجرين ، كما أجرت فرنسا ويوفوسلافيا دراسة عن الحالة الاجتماعية والتربوية للعمال المهاجرين في البلدان المضيفة . ونشرت عام ١٩٧٧ مؤلفات تستند الى هذه الدراسات باللغات الاسبانية والانكليزية والعربية والفرنسية . وهذه المؤلفات موجهة للمعلمين والمساعفين الاجتماعيين والمخططين التربويين والاداريين المكلفين بالمسائل التربوية للعمال المهاجرين . وعقدت في جنيف عام ١٩٧٦ حلقة دراسية عن مشاكل تكيف العمال المهاجرين في البلدان المضيفة وعودتهم الى أوطانهم . وتم الاضطلاع باستقصاء عن تطلعات العمال المهاجرين في الميدان التربوي والتدريبي بالتعاون مع اللجان الوطنية لليونسكو في ايطاليا والجزائر وهولندا ، وكذلك بالتعاون مع عدة اتحادات للعمال المهاجرين . وسيجرى الاضطلاع ، في مستقبل قريب ، ببرنامج تبادل بين المربين من البلدان

الأصلية للعمال المهاجرين والعرب من البلد المضيف ، وذلك ليألف كل من الطرفين مع الوسط الثقافي للطرف الآخر .

٧٦ - وبغية القاء الضوء على امكانيات تربية الكبار باعتبارها وسيلة لتأمين اشتراك مختلف مجموعات السكان في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، نظمت حلقتان تدريبيتان في امريكا وافريقيا خلال الفترة المستعرضة . وكانت هذه الحلقات ترمي بوجه خاص الى تحديد العقبات المؤسسية والاجتماعية والنفسية التي تقف دون دمج القيم الثقافية للعالمين الريفي والعمالي والأوساط الحضرية وشبه الحضرية ، ودمج الرسائل الجديدة للابداع المعاصر في العمليات التربوية لاستكمالها على نحو أفضل ، كما ترمي الى ابتكار استراتيجيات من شأنها أن تشجع مثلاً على التوسع بالخبرات التربوية خارج نطاق الهياكل الرسمية ، وادخال مربين في ميدان التعليم من الحرفيين والفنانين والفلاحين والعمال ، والقيام كذلك بتسخير وسائل الاتصال الجماهير الى اقصى حد لخايات تربوية وثقافية ترتبط بممارسات الحياة الاجتماعية . وقد اقترحت احدى توصيات مؤتمر بوفوتا على الدول الأعضاء " دراسة الطريقة المثلى لتسخير وسائل الاعلام لخدمة تربية الكبار داخل اطار التربية الدائمة حتى تسهم في تأمين فرص حصول جميع أعضاء المجتمع على الثقافة " . (التوصية رقم ٢٨) .

سابعاً - العلم والتكنولوجيا والقيم الثقافية

٧٧ - أعربت ديباجة القرار ٣١٤٨ (د - ٢٨) عدة مرات عن قلقها لمصير القيم الثقافية في عصر يتميز " بتسارع التقدم العلمي والتقني " .

٧٨ - وانه لتحصيل حاصل القول بأن الحياة الحديثة يسيطر عليها العلم والتكنولوجيا . وفعلاً ، فان الملاحظ من الاستثناءات لهذا القول قليل . ولئن كان اتساع وتكلفة اشر العلم والتكنولوجيا يختلفان من مكان الى آخر ، فان الاقتصاد ، أى اقتصاد ، لا يمكن أن ينبجوت تماماً من تيار التصنيع ولا أن ينبجوت ، من خلال هذا التيار ، من اشر العقلانية التقنية . قطعاً ان بلدان العالم لا تشتري جميعها النماذج المصنوعة والمستخدم في البلدان المتقدمة النمو . ومع ذلك فان مصداقها تعود نفسها قياساً الى هذه النماذج ، وقياساً من خلالها الى عملية تصنيع معينة . ويعود السبب في ذلك الى ان التصنيع يؤثر تأثيراً مباشراً او غير مباشر في جميع جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية . ودون أن نغرق في التسليم بالنظريات الميسرة التي تؤكد وجود روابط مكينة بين أكثر الظواهر الاجتماعية تبايناً ، فمن الواضح ان هناك مجموعة واسعة من الروابط تقوم بين ظاهرة التصنيع والظواهر التي تقابلها ، والتي تحولها الى عناصر من بيئتها الخاصة ، أو تحليلها ، على حد قول بعضهم ، الى الهامشية بالنسبة الى المركز الذي تشكله هي . اذن ، فان اشر العلم والتكنولوجيا على القيم الثقافية ونوعية الحياة يجب أن يكون فعلاً ، المقياس الذي يقاس به ما يخلفه التصنيع المعني على العلم والتكنولوجيا من آثار على تقاليد وامكانيات وظروف المجتمع الذي يستقبل ، لسبب أو لآخر ، هذا التصنيع أو يتبناه أو يستوعبه .

٧٩ — ولا شك ان من المفيد ألا يغيب عن الازدهان ان الميكان النامية ليست وحدها التي تتصارع فيها وتتصادم هياكل متنافرة ، ولا هي وحدها التي تستنكر الآثار السيئة للتقنية . غير ان علينا أن نتجنب المقابلة ، بكل بساطة وبصورة تجريدية ، بين التكنولوجيا العلمية والانسان ، وبين التصنيع والمجتمع . بل الاخرى ان نراقب ، في مجال ثقافي تنتشر فيه هذه الظاهرة انتشارا واسعا بحيث يسهل تحليلها ، اثر العلم والتكنولوجيا على بيئة اجتماعية — ثقافية تتلقاهما بكل قوتيهما ونضجهما ، بيئة لم تنتج هذا العلم وهذه التكنولوجيا . وما ان هذا الأثر ليس ايجابيا بالنسبة للجميع فان بعض المجتمعات تنبرى لنقده وللمطالبة بأشكال اخرى لحيازة المكتسبات الحديثة . وهي بذلك ترفض منطقا للنمو الاقتصادي المبني الى نوع من العقلانية العلمية والتكنولوجية ، وتنفيذ مفهوم للتنمية المبنية على مبدأ الانتقاء قبل الانجاز ، هذا المبدأ الذي يشجع بوجهه الناس ومقام الناس وما يعرفونه ولا يكثرث الا بما يتقنون عمله . وأخيرا فان هذه المجتمعات تشجب قدرة التصنيع على تفسيح العالم ، هذا وتشكك في الوقت نفسه الذي تشجع فيه بصورة جذرية ، ولأسباب اخرى ، الشك بالمبادئ ذاتها التي يقوم عليها المجتمع الصناعي وقد أصبح مجتمعا استهلاكيا .

٨ — لتد كان على اليونسكو أن تطرح هذه المشكلة العالمية التي ينبغي تناولها وتحليلها بصورة منهجية . وقد عنيت اليونسكو بهذه المشكلة منذ عام ١٩٧١ في اطار برنامجها حول موضوع " الثقافة والعلم : اختلاف الثقافات وعالمية العلم والتكنولوجيا " . ونشرت اليونسكو ، أثناء الفترة المستعرضة ، كتابا عن مراهقات العقلانية يعتمد على ما تم اعداده بمناسبة انعقاد اجتماع سنة ١٩٧٤ من أبحاث عن أثر التكنولوجيا في المجتمع والقيم الخلقية والجمالية ، وهو كتاب يتبين منه ان للعلم والتكنولوجيا أثرا مزدوجا ذا حدين على الثقافة ، فهو يهدم هيكل هذه الثقافة ولكنه يتيح ، في الوقت نفسه ، امكانيات ثقافية جديدة . وفي عام ١٩٧٦ ، عقد في نيروبي اجتماع خصص لدراسة آثار المكتشفات التكنولوجية على البيئة الثقافية للانسان ، وذلك بغية تقصي المشاكل نفسها ولكن بوضعها في اطار جغرافي خاص . كما ان ثمة اجتماع آخر يستلهم الافكار ذاتها هو اجتماع الخبراء الذي انعقد في نيودلهي عام ١٩٧٨ وتناول اثر العلم والتكنولوجيا على القيم الثقافية ونوعية الحياة ، هذا الاجتماع الذي حاول المشتركون فيه تحليل ما أدخل من تغييرات موضوعية وما نجم عنها من تغييرات في العلاقات بين البشر وفي طريقهم في الرجوع من خلال كياناتهم الى المعطيات الفكرية التي تلقوها أو تبناها . وبايجاز ، أراد الخبراء أن يكشفوا من خلال تغييرات الخيال التخيلية الحقيقية ، وأن يحددوا مدى هذه التغييرات وقياسوا اثرها . وقد ظهر مطلب الاختراع ، وهو ليس الانذار بالاختراع ، بل هو على الأصح ، الحرية التي يطالب بها البشر ليصنعوا تاريخهم ويثبتوا وجودهم في قسمة العالمية العلمية والتكنولوجية وفي عمليات التبادل التي تربطهم بسائر المناطق الاخرى ، وذلك عن طريق الاقتناع الذي غدا اليوم عالميا وهو أن المكان ، على غرار الزمن ، ليس ، من خلال البيئة الطبيعية ، نتاج الانسان أو خليقته ، وذلك على الاصح لأن الانسان هو ، بديفية خاصة من دون شك ، ليس نتاج المكان ولكنه قاطن هذا المكان .

٨١ — ولنذكر من بين الاعمال الاخرى في ميدان الدراسات الثقافية خلال الفترة المستعرضة ،

المشروع المتعلق بالتجديد الثقافي في المجتمعات المتقدمة النمو تكنولوجيا . وقد انعقدت عام ١٩٧٦ مائدة مستديرة دولية حول هذا الموضوع في راسين ، ويسكونسين (الولايات المتحدة الأمريكية) جرى فيها بوجه خاص تحليل العلاقة بين مفهوم الأجهزة التقنية من جهة والقيم الثقافية ونظم القيم من جهة أخرى ، وأهمية هذه العلاقة في نقل التكنولوجيا .

٨٢ - ويزداد الاتفاق يوما بعد يوم على الاقرار بأهمية وقيمة المعرفة الأصلية الخاصة بكل ثقافة ، وملائمتها الوظيفية للبيئة الاجتماعية - الثقافية والاقتصادية للمجتمعات ، ازاء المعرفة العلمية والتقنية الحديثة التي تفرض سلطانها لتوحيد مختلف الثقافات وتجريدها من شخصيتها . وفي هذا الصدد ، تشير مطبوعة اليونسكو المعنونة " العالم في الصيرورة " الى ان :

" التنمية تصبح ، بمجرد تصورهما على انها شاملة ، عاجزة تماما عن أن تكون امتدادا مباشرا للمعارف أو طرق التفكير أو طرق المعيشة أو التجارب الخاصة بمنطقة واحدة من الكرة الأرضية ليشمل العالم بأسره ، بل ينبغي أن توضع كل تنمية محلية في علاقة مع قيمها وثقافتها الخاصة . فلا يكفي أن ينقل الى البلدان النامية مخزون المعارف المتوفرة في البلدان المتقدمة النمو ، لأن مثل هذه العملية تستبعد تحقيق أى استقرار حقيقي للمعلم والتكنولوجيا في البلدان المستفيدة وتشجع على " نزوح الادمغة " وتكبح حتى التقدم العام للمعارف ، بحرمان الخيال المبدع من كل فرصة للوصول الى مصادر أكثر تنوعا من تلك التي غدت النظام الحالي " (٨)

ان نقل المعارف ينبغي ان يرمي الى الحصول على ضرب من التركيب المنسجم للمعرفة التقنية العالمية الحديثة والمعرفة الشخصية للشعوب بغية تشجيع التنمية النابعة من الداخل . وانطلاقا من هذه النظرة نظمت اليونسكو اجتماعا للخبراء في طنجة (المغرب) عام ١٩٧٧ حول شروط تكييف الادارات العامة والأجهزة الادارية من أجل التنمية بما يلائم مختلف الكيانات الاجتماعية - الثقافية . وسوف تستمر الابحاث ، في عامي ١٩٧٧ / ١٩٨٠ ، لابرار بعض حالات الابداع لصيغ اصيلة لتكييف الادارات العامة مع الخصائص الاجتماعية - الثقافية في ميادين التربية والعلم والثقافة والاقتصاد . وهذه الاعمال تمثل مساهمة اليونسكو في مؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية الذي سيعقد عام ١٩٧٩ .

ثامنا - الاعلام والاتصال والقيم الثقافية

٨٣ - ان سرعة توسع وسائل الاعلام والاهمية التي يزداد الاقرار بها لدور الاتصال في تطوير

الانسان وفي العلاقات بين الأمم هما محور اهتمامات اليونسكو . وتمارس وسائل الاعلام دورا مهما تجاه المشاكل الحالية الكبرى ، ولا سيما ما يتعلق منها بتحقيق ديمقراطية الثقافة والتوازن والاحترام المتبادل فيما بين الثقافات .

٨٤ - وفي عالم يتألف من أمم ذات سيادة ، يبدو الاتصال بمثابة قوة ثقافية تخدم في الوقت نفسه المصالح الخاصة والمصلحة العامة بتشجيع وجود جو من التقدير والتفاهم ومشاركة متزايدة من الجماهير . وتمارس وسائل الاعلام في معظم البلدان دورا حيويا في نقل التراث ، وفي التريـبـة المستمرة ، وما يتطلبه التجديد من تغيير في العقلية . وفي البلدان ذات اللغات المتعددة ، والثقافات المختلفة ، كثيرا ما تحقق وسائل الاعلام الاسراع في عملية الاندماج الوطني وتحقيق الشخصية الثقافية عن طريق نشر القيم الثقافية المجتمعية والمنتجات الثقافية والفنية .

٨٥ - وخلال الفترة المستعرضة ، وخاصة أثناء المؤتمر الدولي الحكومي عن سياسات الاتصال في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، الذي انعقد في سان خوسيه عام ١٩٧٦ ، أشار الخبراء الدوليون الحكوميون من جديد الى أهمية الاتصال وأكدوا " أن من الثابت علميا أن التطوير الكامل (للانسان) تتحكم فيه وتحدده حاليا ، بصورة لم يسبق لها مثيل في تاريخ البشرية ، تقنيات ونظم الاتصال . . . " (التوصية رقم ٢٠) . وأثناء المؤتمر الدولي الحكومي عن السياسات الثقافية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، الذي انعقد في بوفوتسا في كانون الثاني/يناير عام ١٩٧٨ ، شدد الخبراء هذه المرة على " عدم مواءمة السياسات الثقافية وأهداف الاتصال . . . " وعلى " نواحي الاختلال الكبرى ، داخل البلدان وعلى الصعيد الدولي ، بين وصول السكان الى وسائل الاعلام - وهي تزيد عن الكفاية أحيانا - والاشتراك الفعال في هذه الوسائل ، وهو بالغ الضالة أو لا وجود له " (التوصية رقم ٢٤) .

٨٦ - وقد سعت اليونسكو خلال الفترة المستعرضة ، وعيا منها لهذه المشاكل ، الى مساعدة البلدان النامية على اقامة وتعزيز نظمها الاعلامية ونظم اتصالها الخاصة تبعا لاحتياجاتها ، وتحسين هذه البلدان من حالة التبعية التي هي فيها ، بالنسبة لنظم اتصالها واعلامها ، تجاه البلدان المتقدمة النمو . ولندكر بوجه خاص ، في هذا الصدد ، اجتماع الخبراء المعني بتطوير وكالات الاعلام في آسيا الذي انعقد في كولومبو عام ١٩٧٧ ، والذي أيد فيه معظم الخبراء انشاء شبكة لتبادل الأنباء الآسيوية الى جانب اقامة مراكز دون اقليمية لاعادة التوزيع . وعلاوة على ذلك ، اشتركت اليونسكو اشتراكا وثيقا في أعمال ثلاثة اجتماعات تعنى بالاعلام وتجمع بلدانا غير منحازة ، منها اجتماع بشأن الهيئات الاناعية للبلدان غير المنحازة (ساراجيفو ، ١٩٧٧) اقترح فيه انشاء مصـارـف للبرامج التليفزيونية للبلدان غير المنحازة ، واجتماع بشأن مجموعة وكالات الأنباء للبلدان غير المنحازة (جاكارتا ، ١٩٧٨) ، واجتماع آخر بشأن أعمال المجلس الدولي الحكومي للتنسيق للبلدان غير المنحازة (هافانا ، ١٩٧٨) .

٨٧ - وبالإضافة الى ذلك ، أعدت اليونسكو المؤتمر الدولي الحكومي عن سياسات الاتصال فـي

آسيا واوقيانيا الذى تقرر عقده في كوالالمبور في حزيران /يونيه ١٩٧٨ . ويهدف هذا المؤتمر ، الذى يأتي بعد مؤتمر ماثل عقد في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عام ١٩٧٦ ، الى دراسة دور وسائل الاعلام في اطار نهج متكامل للتنمية ، وبوجه أخص في ميدان التربية والعلم والثقافة . وسيؤكد المؤتمر كذلك على أهمية الاتصال بوصفه وسيلة لتأكيد الشخصية الثقافية واداءه للتكامل الوطني ، كما سيؤكد على أهمية مساهمة الجماهير في الاتصال .

٨٨ - وسيتركز الاهتمام بوجه خاص على خطر انقراض الأشكال التقليدية للاتصال في بعض المناطق وعلى ما قد ينشأ من المساوئ عن تبني جميع الأشكال الحديثة للتقنية دون تقدير أثرها المحتمل على السلوك الاجتماعي والقيم الثقافية . وستؤكد أهمية وضع تكنولوجيا للاتصال والنشر الاعلامي تكون نابعة من الداخل وبالتالي ملائمة .

٨٩ - وسيعني المؤتمر بحقوق ومسؤوليات وحماية العاملين في الاتصال لما لهم من أثر في المجتمع . فقد خلق التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي في عدة بلدان جوا ينبغي فيه لوسائل الاعلام ، وبالتالي للعاملين في الاعلام ، اعادة تحديد ما يقع على عاتقهم من مسؤوليات اجتماعية تبعا للاحتياجات الحالية والمقبلة للمجتمعات التي تقوم على خدمتها . وينبغي لذلك أيضا اجراء تحليل دقيق لمشاكل تدريب هؤلاء العاملين .

٩٠ - ومن أهم المشاريع في ميدان الاتصال هناك أخيرا ذلك المشروع الذى يتصل بالرغبة التي أعرب عنها المؤتمر العام في دورته التاسعة عشرة (نيروبي ، ١٩٧٦) ، والتي طلب فيها الى اليونسكو الاضطلاع ببحث مشاكل الاتصال في المجتمع الحديث برمتها . وقد شكّلت لهذه الغاية عام ١٩٧٦ لجنة دولية لدراسة مشاكل الاتصال ، واجتمعت هذه اللجنة للمرة الأولى في باريس عام ١٩٧٧ . وقد حدد المدير العام لليونسكو في خطابه الافتتاحي ولاية اللجنة على النحو التالي :
(أ) دراسة الحالة الراهنة في ميدان الاتصال والاعلام وتحديد المشاكل التي تتطلب اتخاذ اجراءات جديدة على الصعيد الدولي مع مراعاة اختلاف الشروط الاجتماعية الاقتصادية ومستويات التنمية وأنماطها ؛

(ب) ايلاء اهتمام خاص ، في اطار هذه الدراسة ، للمشاكل المتعلقة بحرية تداول المعلومات في العالم على نحو متوازن ، وبالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية ؛

(ج) تحليل مشاكل الاتصال بمختلف جوانبها في اطار التطلع الى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد والمبادرات الواجب اتخاذها لتشجيع اقامة ما يمكن أن يطلق عليه اسم " نظام اعلامي دولي جديد " ؛

(د) تحديد الدور الذى يمكن أن يمارسه الاتصال في ارفاف الوعي بالمشاكل الكبرى التي يواجهها العالم ، وجعل الرأى العام يتحسس هذه المشاكل ، والمساعدة على حلها تدريجيا عن طريق اتخاذ اجراءات منسقة على الصعيدين الوطني والدولي ؛

(هـ) تحديد الدور الجديد الذي يمكن أن تمارسه وسائل الاتصال بكافة أشكالها لتشجيع تقدم التربية والعلم والثقافة مع مراعاة اختلاف الأوضاع في العالم .

٩١ - وتابعت اللجنة ، في دورتها الثانية ، مناقشة مشاكل الاتصال مع النظر فيها هذه المرة ، خلافا لما فعلته في الدورة الأولى ، في إطار وطني بحثت عن خلاله بوجه خاص المشاكل المتعلقة بما يلي :

(أ) حرية الاعلام ؛

(ب) معنى ومرمى مفهوم سياسة الاتصال ؛

(ج) دور كل من الدولة والسلطات المحلية والأوساط المهنية والأفراد أنفسهم في استراتيجية خاصة بتنمية الاتصال ؛

(د) متطلبات تحقيق اللامركزية في ميدان الاتصال والمشاركة فيه .

٩٢ - وقد أخذت اللجنة في اعتبارها الأهمية الكبرى لوكالات الأنباء التي تنقل معظم المادة الإعلامية في عالم اليوم ، فنظمت في ستوكهولم سنة ١٩٧٨ ندوة دولية عن الهياكل الأساسية لجمع المعلومات ونشرها في العالم . وكان الموضوع الرئيسي الذي تناولته الندوة يتناول نواحي القصور والاختلال والعراقيل والصعوبات التي يلاقيها أو يلاحظها العاملون في تنظيم الهياكل الأساسية لنظم ووسائل الاعلام على الصعيد العالمي ، ووسائل معالجتها ، وكذلك مسألة الموضوعية ومسألة توازن الاعلام .

٩٣ - وأخيرا ، تضطلع أمانة اللجنة بتهيئة عدد من الدراسات والأعمال الوثائقية والمرجعية ، وذلك إما بصورة مباشرة أو عن طريق الاستعانة بمستشارين أو خبراء استشاريين خارجيين (لجان وطنية أو مؤسسات أو اختصاصيون) .

٩٤ - وستعرض اللجنة تقريرا مؤقتا على المؤتمر العام لليونسكو في دورته العشرين (باريس ، تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨) ، بينما يتم إنجاز التقرير النهائي عام ١٩٧٩ .

تاسعا - القيم الثقافية وتنميتها التعاون الثقافي الدولي

٩٥ - يمكن للاتصالات والمبادلات بين مختلف الثقافات التي تقوم على أساس مساواة الدول وسيادتها أن تساهم مساهمة حقيقية في اغناء القيم الثقافية سواء منها الوطنية أو الإقليمية أو العالمية . لقد أقامت الشعوب علاقات ثقافية منذ العصور السحيقة . وتداخلت الثقافات ظاهرة معقدة تعانسي من كونها ظلت زمنا طويلا ظاهرة لا سلطان عليها أو ظاهرة تتحكم فيها أهواء القوى الإمبريالية والآليات التجارية . والثقافات الحية مرتبطة فيما بينها عن طريق المعرفة ، وقد أصبح من

الممكن اليوم ادراك مدى اختلاف ثقافات العالم . ومن ثمة ادراك نسبية الثقافات ورفض ادعاء أى منها السيادة المطلقة . ان تفاعل الثقافات يجرى عن طريق الحياة العالمية للغات ، سواء ماكان منها مكتسوبا أو ماكان من هذه الوسائل الاعلامية الحديثة . ولا غنى عن هذه السبل التي يجرى عن طريقها هذا التفاعل ، لأن الثقافة التي تتفلق على ذاتها وتتمرد على التأثيرات الخارجية ينتهي أمرها الى الجمود . ان الصدمة التي يحدثها الاختلاف تعطي للطابع التكميلي لثقافة ، تعميق كل ثقافة ، كل معناها . وهناك بعض الثقافات التي لا تملك القوة على مقاومة التأثيرات الخارجية ومع ذلك فهي غير متحجرة .

٩٦ - وحتى الآن يعط لمفهوم الثقافة في دراسة العلاقات الدولية سور مقام غير ذى شأن بينما يشكل تنوع الثقافات ظاهرة من أكثر الظواهر وضوحا في تنمية الانسان . ويتوقف التفاهم فيما بين الثقافات على أيد يولوجية المجموعة كما يتوقف على أسلوب المعرفة والعالم الوجداني للفرد ، لأن البشر في مختلف الثقافات يتخيلون العالم على النحو الذى تنقله اليهم الصور التي اكتسبوها داخل مجموعتهم .

٩٧ - ان تأييد التعدد الثقافي يعني القول بأنه يمكن للشعوب ، من خلال التلاقي الثقافي ، ان تحتفظ بشخصيتها وترفض النماذج التي يقدمها عادة دعاة المذهب التطورى في الثقافة بوصفها النماذج الوحيدة الممكنة .

٩٨ - ان الاوضاع العالمية تستدعي تغييرا جذريا للعلاقات التعاون . ولئن كان صحيحا أن ما يعطي الثقافات قيمتها يكمن في حيويتها وقدرتها على التكيف مع حقائق العصر ، فانه لا يمكن قصر العلاقات الثقافية ، وخاصة بين البلدان النامية والبلدان الصناعية ، على تعاون وحيد الاتجاه .

٩٩ - ان المجتمع الدولي اليوم تشده بالفعل حاجة الى الانسجام والعدالة كما لو كان يمي من جديد اصالته الابداعية وضرورة توسيع هذه الأصالة بوجه خاص الى ماوراء حدود العقلانية البحتة . وهذا يعني ازالة مظاهر الظلم ومعالجة الصعوبات الكثيرة والمعقدة الناجمة عن النظام الصناعي الذى لايجوز أن تحملنا نقائصه على نسيان ما أنجبه من المعجزات والذى لايمكن تجاوزه تجاوزا كليا بسراب العودة الى الأصل . ان ادراك عدد من الوقائع كظاهرة الترابط التي تكشف عن الرابطة المصلحية القائمة بين المحرومين والاثرياء ، والواقع المتمثل في أن التخلف ليس مرحلة تسبق التنمية بل هو نتيجة الهيكل الجغرافي غير المتوازن للمبادلات الدولية ، وكذلك الطبيعة المحدودة للموارد العالمية التي يمكن مع ذلك تجديدها على نحو غير محدود ، كل ذلك يعطي معنى لعالمية الانتماء التي ينبغي اعادة التفكير في قواعدها . هذه اذن جملة من المشاكل الانسانية التي ينبغي تأكيدها من جديد في عصر من التحول العميق الذى يقرب الوحدات الاجتماعية والشعوب والأمم ، وخلال الفترة المستعرضة ، وأثناء اجتماع لجنة الخبراء التي انعقدت في وارسو عام ١٩٧٧ بشأن الحفاظ على القيم الثقافية وزيادة تطويرها (المقيم الثقافية في التنمية والتعاون الدولي) ، أكد الخبراء

الدور الأساسي الذي تمارسه الثقافة في هذه التحولات من حيث ان التغييرات التي تتناول التنمية الاقتصادية تؤثر كذلك على التنمية الاجتماعية - الثقافية . ومن هنا تتبدى أهمية التفكير في مستقبل المجتمعات في إطار بعدها الثقافي واعتبار القيم الثقافية غيرا تتمناه جميع الأمم .

١٠٠ - ولكن شروط تأمين التنمية الثقافية تكمن في تأكيد السيادة الثقافية للشعوب التي تضمن شخصيتها وأصالتها . وان السلم العالمي والتعايش السلمي ليرتبطان ارتباطا مباشرا بهذا المبدأ .

١٠١ - خلال الفترة المستعرضة كذلك عملت اليونسكو عن طريق خطتها المتوسطة الأجل ، على ترسيخ التضامن الدولي المبني على وحدة المصير ، داخل السياق التاريخي والجغرافي الذي تندرج فيه مختلف المجتمعات في العالم بأسره . واستهدفت اليونسكو كذلك تشجيع التفكير في تعزيز وحماية القيم الثقافية بوصفها بعدا أساسيا من أبعاد التنمية . ولدى اجتماع لجنة الخبراء الذي انعقد في وارسو بشأن الحفاظ على القيم الثقافية وزيادة تطويرها ، كانت إحدى أهم التوصيات تتعلق بوضع مؤلف أساسي يخصص لدراسة متعددة الاختصاصات عن مقام ودور القيم الثقافية في المجتمعات المعاصرة . وسيهدف هذا المؤلف الى اخضاع التجارب الجارية في هذه البقعة او تلك من بقاع العالم للتفكير والتأمل ، كما سيستعان على تأليفه بكفاءات مختلفة تجمع بين الفلاسفة ورجال العلم المدرسين والمبتكرين . وقد اقترح بعضهم كذلك على اليونسكو الاضطلاع بدراسة مستفيضة للآفاق الفلسفية لمختلف نظم القيم الثقافية القائمة في العالم . وسيعرض مشروع يتعلق بالمؤلف المذكور ليوافق عليه المؤتمر العام لليونسكو في دورته المقبلة عام ١٩٧٨ .

١٠٢ - ولنشر أخيرا الى اجتماع الخبراء ، الذي انعقد في باريس عام ١٩٧٨ ، بشأن الحقوق والواجبات الناشئة ، بالنسبة للدول والمجموعات ، عن اقامة نظام اقتصادي وثقافي دولي جديد ، هذا الاجتماع الذي ربط مفهوم السلم والعدل بفلسفة للتنمية تخطط على صعيد عالمي وتعطي التضامن الانساني محتوى ايجابيا . وظهر في هذا الاجتماع تأييد حار لفكرة ميثاق للتعاون الثقافي يتفق مع مفهوم النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

عاشرا - استنتاجات

١٠٣ - ان مشاريع اليونسكو التي ورد ذكرها في هذا التقرير بعيدة عن تمثيل مجموع الأنشطة التي اضطلعت بها المنظمة خلال الفترة المستعرضة . فهي لا تتناول الا بعض المجالات التي اعتبرت ذات أهمية خاصة بالنسبة لتنفيذ القرار ٣١٤٨ (د-٢٨) بشأن الحفاظ على القيم الثقافية وزيادة تطويرها .

١٠٤ - ان تنوع هذه المشاريع هو الصبغة المميزة للجهد المبذول في سبيل تحديد نهج جديد لحملية التنمية على أساس النظر اليها بكليتها . وبذلك يتم تجاوز المفهوم التقليدي الذي كان يجانس التنمية بمجرّد النمو الاقتصادي . والنهج الجديد يفرض نفسه ، لا لأن من شأنه أن يضم جميع

الوقائع والحالات الوطنية فحسب ، بل لأنه أعدل أيضا من وجهة التقدم الاجتماعي ، ولأنه أكثر النهج فعالية من الوجهة التجريبية .

١٠٥ - والواقع أن تعبئة الجهود على أساس الشخصية الثقافية والقيم الثقافية الصادرة عن المجتمعات المعنية مباشرة هي وحدها الكفيلة بتأمين تعبئة الموارد البشرية من مبادرة وعمل ، والتوصل على المدى الطويل ، الى تكميل العملية الانمائية بالنجاح .

١٠٦ - وخلال اجتماع لجنة الخبراء ، الذي انعقد بوارسو في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٧ ، بشأن الحفاظ على القيم الثقافية وزيادة تطويرها ، أيسد المشتركون في الاجتماع توصية تنص على " ان القيم الثقافية تمثل ما تحوزه البشرية من أهم الأوراق الاربعة ، وأنه ينبغي بالتالي لكل شكل من أشكال التنمية أن يبدأ ويستمر في سياق ثقافة متميزة وأن ينطبق على هذه الثقافة " (١٠) . وذلك أمر يجدر بالمجتمع الدولي بأسره أن يعيه .

١٠٧ - وبما أن القيم الثقافية تمثل مبرر البقاء الرئيسي للبشر ، فهي لا يمكن أن تقتصر على خدمة الفرد ولا حتى خدمة الوحدة الاجتماعية أو الأمة . وهي أيضا سمو وفهم . فالتعاون الثقافي ، ذلك الذي تعمل اليونسكو على تعزيزه ، يرمي الى تشجيع التقارب والحوار بين البشر وتعزيز السلم بين الدول . وذلك ما يضيف على القيم الثقافية والحفاظ عليها وزيادة تطويرها مزيدا من الأهمية في الحين الذي يضطلع فيه المجتمع العالمي بأسره بالبحث عن نظام دولي جديد أعدل وأكثر أخوة . ان تحقيق هذه القيم ورفع شأنها بغية تعزيز الوثام لهي محط آمالنا ، وان اليونسكو لمائدة المزم على خدمة التنمية والسلم بهذه الروح .

— — — — —

(١٠) انظر التقرير النهائي للجنة الخبراء بشأن الحفاظ على القيم الثقافية وزيادة تطويرها ،

الوثيقة CC-77/CONF.614/COL.٢ .